عباس الثاني

بقلم

لورد كرومر

مطبعة محمد محمد مطر بمصر

كلمة المعرب

امانة أؤديها . لا زيادة ولا نقص. هكذا كتب المؤلف وهكذا ترجمت.
فاذا كان للنقد موضع فى حسن الاسلوب وصحة الافادة فما للنقد موضع فى امانة الرواية وضبط الترجمة .

غير انى زينت هذا الكتاب بصور لا أثر لها فى الاصل الانكليزى وذلك لعلاقاتها بفصول الكتاب . أردت ذلك زيادة فى افادة القراء

فؤاد

مقدمة

جئت فى كتابى « مصر الحديثة » الذى طبع فى ربيع عام ١٩٠٨ على تاريخ الاصلاح فى القطر المصرى حتى شهر مايو سنة ١٩٠٧ أى حتى تاريخ مغادرتى تلك البلاد . غير ان تفاصيل الحوادث السياسية المصرية البحتة أى التى لادخل لحوادث السودان فيها لم تتعد وفاة توفيق باشا فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢

وكنت عند طبع كتابى قد أعددت تفصيلاً وافياً للحوادث التى وقعت بعد ارتقاء عباس الثانى الخديوية المصرية بوقت قصير الا انى لم أر من الصواب البحث علانية فى تاريخ مصر فى ذلك العهد لاسباب لاتخفى على من له أقل المام بالشؤون المصرية

أما الآن فقد زالت تلك الاسباب التى كانت تحول دون نشر ماطويته. انه بالنظر الى الاحوال الاستثنائية التى كانت تحكم فيها مصر منذ عام ١٨٨٢ لم تكن مندوحة عن أن يكون لاخلاق الحاكم وميوله الشخصية بعض التأثير فى سير الادارة والسياسة العامة التي تتبعها بريطانيا العظمى ووكلاؤها المفوضون فاذا لم يكن ذلك التأثير ذا فعل نافذ فانه كان خطيراً .

وقد كان معظم ما وصل حتى الآن الى مسامع العموم سواء كان عن أعمال عباس الثانى أو أخلاقه ناقصاً أو محرفاً وذلك اما التشيع سياسى وهو

سبب سهل الادراك عند ما يكون ذلك التشبيع ناتجا فى أكثر الاحيان عن خطأ فى معرفة ما هو صالح لمصر . وأما لمجرد الطامع بالربح الشخصي وهذا السبب أقل استحقاقا للعذر من الاول . الا انه فى أغلب الاحيان يكون الخطأ ناشئا عن قلة المعلومات الصحيحة التى يوثق بها لتبنى عليها الاراء المستقلة

ويجوز أن يقال بالاجمال ان أبناء وطنى الذين هم بوجه عام سليمو النية وفي بعض الاحيان سريعو التصديق بلا داع ولا سبب كانوا الى عهد قريب يميلون الى أن ينظروا الى الاعذار التى يبديها لهم عن أعمال عباس الثاني أصحاب المصالح الشخصية أو قليلو الاختبار أو رجال السياسة المخدوعون فينظرون اليها بعين الرضاء ويقبلونها

ان الاسباب التى كانت تدعو منذ سبع سنوات الى الصمت والتكتم فى هذا الموضوع لا وجود لها الان . على انه من المرجح - ولو انه غير محقق - ان عباس الثانى لو ظل يدس الدسائس فى الظلام للانكليز مسدلا حجابا من البراعة والرصانة على كرهه المتناهى لهم لبقى خديويا على مصر الى يوم وفاته

الا انه قد فضل أن ينضم الى أعداء بريطانيا العظمى معتقداً على الارجح انه قد انضم الى الفريق الذى سينال النصر النهائى فى الحرب الحاضرة . فانتحر باتباعه هذا الطريق انتحاراً سياسياً ولذلك لم يبق الان سبب يمنع من رواية الحوادث التى تلت جلوسه

وانى لامل ان هذه الرواية تثبت اعتقاد الشعب البريطانى بان حكومة جلالة الملك لم تعمل بخلع حاكم مصر السابق عملا عادلا فقط بل سلكت افضل سلوك فى مصلحة الشعب المصرى

وعلى ذلك فان هذا الكتاب يبحث فى فصل صغير من التاريخ المصرى ولم أحاول ان اكتب تفصيلا وافيا للحوادث التي وقعت فى مصر بعد عام ١٩٠٧ فانى أرجو ان تاريخ هذه الحوادث يكتبه شخص كفوء فى حينه اما انا فليس لدى المواد اللازمه التى تمكننى ان اكتب بصورة اكون انا راضيا عنها ويكون بها فائدة للقراء . على ان ذلك لا يمنعنى من ان اذكر باختصار تام فكرى الخاص بشأن أهم مامر بمصر من الادوار المختلفة فى السنين الثمانى الاخيرة

ان صديقى العزيز السير الدون غورست الذى كنت احفظ له أعظم اعتبار واحترام مؤسسين على عشرة طويلة متينة خلفني فى أحرج الاوقات فى منصبي الذى صرفت فيه اربعة وعشرين عاما

ولقد كان للحزب الوطنى فى مصر - مع انه كما كنت اعتقد دائما وكما ثبت فيما بعد لا يعبر عن آراء المصريين ومصالحهم الحقيقية - شأن يذكر فى ميدان السياسة المصرية لانه كان يبدو لعين الناظر عرضا كأنه ذو نفوذ وسلطان وأهمية هو بالحقيقة لا يملك شيئا منها

الا انه فى ذلك الوقت تولت زمام الاحكام فى انكلترا هيئة متطرفة تعضدها أغلبية كبيرة فى البارلمان وكان جو السياسة البريطانية مملوءاً بالاراء

والامانى الديموقراطية . وكان بعض هذه الامانى مثل « مشروع معاش كبار السن » جديراً بالاعتبار والعطف غير ان سواه كان لاسباب عديدة خارجا عن حدود السياسة العملية وبعضه ـ كالزام الحكومات باتباع خطة تخفيض التسليح حتى تتوصل بذلك الى ضمان السلم ـ كان خياليا بكليته ولا يدور في خلد احد انفاذه سوى الذين يسكنون فى غمامة سياسية

وكان من هذه الامانى الخيالية الاعتقاد بوجوب الاسراع في توسيع النظامات الغربية فى البلدان الشرقية واتحدت ظروف عديدة جعلت عمل هذه التجربة فى مصر امراً لابد منه . لان كثيرين من السياسيين أصحاب النفوذ حصلوا على معلوماتهم عن الشؤون المصرية من وراء زيارة قصيرة لتلك البلاد . وكذلك قسم من الصحافة الانكليزية روج فكرة وجوب تعديل النظامات المصرية على منوال التوسع فى الحرية وعلى انه يجب ان يعطي المصريون نصيبا اوفر فى حكم بلادهم وحكموا بأن التعليم فى مصر لم يكن يلتفت اليه الالتفات الواجب . ثم جاءت حادثة دنشواى الموجبة للاسف التى كانت نتيجتها على بعض المتهمين باحكام ـ وان لم تكن غير عادلة ـ الا انى اعترف الآن بانها كانت فى منتهى الصرامة. فتناولها خصوم الهيئة الحاكمة فى ذلك الوقت وصوروا الروح العامة التى كان الحكم فى مصر يسير بموجبها تصويراً لا ينطبق على الحقيقة

ثم ان الحوادث التى وقعت فى ذلك الحين فى تركيا والعجم أثارت حماسة الاحرار البريطانيين وخيل فى لحظة ان الشرق قد استفاق من رقاده

وان آراء الشرقيين قد طرأ عليها تغيير حقيقى طبيعى وان هاتين الدولتين قد دخلتا فى الطريق التى تقود الى الحكومة الدستورية الاكيدة . فقالوا فى نفوسهم هل يجوز لانكلترا الحرة ان تحرم المصريين من هذه الامتيازات التى قد نالها اخوانهن المسلمون فى البلاد الاخرى لانفسهم

اما انا فأدركت ان الشؤون المصرية قد دخلت فى طور جديد بعد زوال العسر المالى الذى كان يحيق بها فى اوائل سنى الاحتلال وبعد أن ازال الاتفاق الانكليزى الفرنسوى عام ١٩٠٤ كثيرا من العراقيل السياسية التى كانت تحرج مركزها وقدرت انه لابد من احداث بعض التغيير بعد تركى البلاد . وهذا هو السبب الوحيد الذى من اجله قلت فى خطاب القيته على جمع غفير فى الاوبرا بالقاهرة يوم ٧ مايو عند ما أشرت الى منتقدى سياستى من الانكليز ما يأتى :

« ان الخلاف الذى بيننا لم يكن خلافاً فى المبدأ بل فى درجة ذلك المبدأ . فهم يريدون أن يسيروا ركضاً . وأنا أرى ان الخبب هو أفضل السير الذي يؤدي الى تقدم مصالح هذه البلاد . ان السير على مهل هو الخطوة التي أفادتنا كثيراً فى الماضي وأنا أقول بوجوب الاستمرار في السير عليها فلا نخففها لدرجة المشى المعتاد ولا نسرع لدرجة العدو واعتقادى الثابت هو انه اذا حصل تعديل كبير فى طريقة السير ونوع الخطوة التى نسير عليها فهناك خطر عظيم من أن الجواد يكبو فتنكسر ركبتاه »

ان السر الدون غورست حاول مع حسن النية المتناهية ومع جرأته العظيمة ان ينفذ خطة ان لم تكن وزارة الخارجية قد لقنتها له (وهذا أمر ليس لدي من المعلومات الكافية عنه ما يمكننى من ابداء الرأى فيه) فان

الظروف التي حاطت به واضطرته الى اتباعها . فهو لم يغير تغيراً عظيماً محسوساً فى النظامات المصرية غير أنه كان من السهل المغالاة في تقدير أهمية أى تغيير ممكن ادراكه من هذا النوع . فان طريقة ادارة الحكومة فى بلاد مثل مصر هى أهم كثيراً من النظامات نفسها

وعندما ننظر الى الحالة من الوجهة الاخرى نرى ان روحاً جديدة نفخت فى أنبوب الادارة العمومية . فدعى الخديوى للاشتراك والمساعدة فى العمل ولضمانة تلك المساعدة أطلقت يد سموه للتصرف فى أمور معظمها من نوع شخصى يهمه كثيراً اطلاقاً يفوق ما كان يتمتع به من قبل . كذلك الرقابة البريطانية فانها خفضت الى أقل الدرجات وجعل الوزراء المصريون ومعاونوهم ان يشعروا بان عليهم ان يتخذوا المسؤولية على عاتقهم ويتصرفوا فى الاعمال على مقتضى مقدرتهم ومداركهم

قلت ان تجربة كهذه كان لا بد منها والآن أزيد انه كان الافضل اجراؤها لانه لم يكن هناك شيء سوى الاختبار ليقنع الشعب المصرى والمتطرفين من الانكليز فى العطف على الآمال المصرية بان التغيير الفجائى من حالة الوصاية الى الحرية التامة فى الظروف التى كانت مصر فيها لا يتم الا بوقوع تشويش عظيم خطر على الحالة السياسية والادارية فى البلاد

ان مذهب الوصول الى نيل مساعدة الخديوى حسن فى ذاته غير ان الثمن الذى دفع لنيل هذه المساعدة كان باهظاً لانه تطلب احياء بعض ضروب الاساءة فى استعمال السلطة التى كان قد قضى عليها . مثل المتاجرة

بالرتب والنياشين سبب كثيراً من الظلم والجور والعسف على الافراد

وفوق ذلك كله لم يكن هناك أقل شك بفشل هذه الخطة عند مقابلتها بأخلاق الخديوى الشخصية . فانه كان أستاذاً فى فن الدسائس الحقيرة وقد اعتاد على السير المعوج حتى انه لايستطيع ان يواظب الى أمد طويل على خطة مستقيمه فى أعماله

وانى أعتقد اعتقاداً متينا ـ مبنيا على حديث دار بين السر الدون غورست وبينى قبل وفاته المبكرة بزمن قصير ـ ان شهر العسل بينه وبين الخديوى ـ وهو حادث عادي عندما يختلط الانكليز بالشرقيين الذين من طراز عباس الثانى ـ كان قد قارب الانتهاء

على انى أرى انه من الانصاف أن أقول أن الخديوى أظهر شيئاً من معرفة الجميل والاعتراف بالفضل لمعاملة السر الدن غورست الحسنة له وذلك انه عندما سمع انه مصاب بمرض عضال لا يشفى أسرع بالمجيء الى انكلترا متنكراً ليعوده ويبدى له عطفه وشعوره نحوه وهذا أفضل عمل سمعت انه عمله فى حياته . وقد يغتفر له كثير مقابل الشعور الصحيح الذى أبداه فى هذه الحادثة .

أما مقدرة الوزراء المصريين ومساعديهم على الحكم فقد تحسنت تحسناً مستمراً منذ ربع قرن مضى . فسادت بينهم حالة مرضية من الامانة والكفاءة . وبدا المستقبل ساطعاً بالآمال بزيادة التقدم فى هذا السبيل

غير انه من الخطأ ان ينتظر ـ ولم يمر بعد أكثر من جيل واحد على

انقضاء عصر الفساد والرشوة والتهتك والحكم الاستبدادى - أن يكون جميع الموظفين أكفاء قادرين على ادارة أعمال الحكومة المعرقلة في بلد اختلفت أجناس ساكنيه مثل مصر بدون مساعدة ولا ارشاد

واذا نظرنا الى مقدرة السير الدون غورست وشجاعته الادبية ومعرفته التامة بالاحوال المصرية استطعنا أن نؤكد ان العمل الذى عهد اليه القيام به كان عملا يستحيل اتمامه . ولو ان رجلا آخر أقل منه كفاءة تولى الامور لكانت نتيجة الفشل شراً مما كانت عليه بكثير

وانى أعتقد بانه لو أتيح للسر الدون غورست ان يبقى حيا لكان هو نفسه أشار بضرورة احداث تغيير جوهرى فى السياسة التي نسبت اليه . ولاشك عندى بانه كان فى مقدرته ان يقوم خير قيام بالاعمال التى يتطلبها ذلك التغيير فتأتى مقرونة بالنجاح

وكانت النتيجة العامة لهذه التجربة كما أظهرت الحوادث الاضطرار لارجاع عقارب الساعة الى الوراء . وبدلا من أن تتقدم مصر فى طريق الاستقلال تأخرت . وتلا ذلك كله التقهقر الذى كان يقدر وقوعه كل عالم بأحوال البلاد علما أكيدا ، وظهر جليا انه لا بد من العودة الى خطة الرقابة البريطانية الشديدة اليقظة والى وجوب تداخل مندوب الحكومة البريطانية تداخلا فعليا فى ادارة شؤون البلاد

وظهر فوق ذلك بأجلى وضوح ان الاغلبية من سكان مصر سواء كانوا وطنيين أو أجانب يتلقون العودة الى هذه الخطة فى ادارة شؤون

البلاد بالرضا والترحيب بدلا من ان يتذمروا منها. وانتعشت روح الوطنية المصريه الصحيحة التى كانت الى ذلك العهد لايسمع صوتها مع جعجعة سواها . ولم يبق هناك عمل لزعيم الحركة الوطنية الفاسدة الذى كانت وطنيته تتجلى فقط فى الطعن والقدح في حق المحسنين الى بلاده ليس غير

ان اللورد كتشنر أرسل الى مصر ليتولى المنصب الذى خلا بوفاة السر الدون غورست وقد جاءت النتيجة محققة لحسن الاختيار وصوابه فلم يمض على اللورد كتشنر فى مصر وقت قصير حتي حاز ثقة كل فئات الشعب المصرى وذلك لم يكن لانه ترك للمصريين الحرية فى حكم أنفسهم بل لانه شدد المراقبة على أعمال الخديوى واجرا آته وتولى حكم المصريين بنفسه

وان هناك كثيراً من الشك فى ما اذا كانت السياسة التى اتبعها ممكنا تنفيذها والانتفاع بها لو كان لورد كتشنر قد تولى منصبه قبل ذلك بثلاثة أعوام عند ما كان اعتقاد الامة الانكليزية بنمو لروح الدستورية في الشرق لم يتزعزع بعد

هذا وقد أدخل بعض التغيير على النظامات المصرية فألغيت الجمعية العمومية التى لم تكن منها فائدة الا التشويش وزيدت سلطة الجمعية التشريعية بعض الزيادة وقد كان هذان الاصلاحان واجبين ولكن ليس لاحدهما أهمية سياسية كبرى

أما التغيير الجوهرى الذى حصل فهو ان الحكومة أصبحت حكومة فردية بشكل أكثر ظهورا مما كانت عليه فى أى دور من ادوار الاحتلال

البريطانى ولا شك ان هذا النوع من الحكومة عرضة للانتقاد غير انه ملائم لحالة البلاد الفعلية وما دامت القوة الفردية تستعمل فى مصلحة الشعب المصرى فلا حاجة ماسة الى احداث تغيير فعلى يتعلق بذلك

على انه ينتظر لا بل يرجح كثيراً أن النظامات المصرية يطرأ عليها تعديلات اخرى فى المستقبل وعلى الاخص اذا الغيت الامتيازات وهذه التعديلات لاتكون موجبة لغير الرضا اذا ادخلت تدريجا وقام بتنفيذها باعتناء تام اشخاص يعرفون حالة البلاد حق المعرفة ويدركون احتياجاتها الفعلية

اما التغييرات الفجائية الكاملة فلا تجلب الا الفشل للقائمين بها فى المستقبل كما كان الحال فى الماضى لان البلاد لاتقوى على هضمها فيحصل بلا شك رد فعل مثل الذى حصل حديثا

* * *

والآن انتقل الى الحاضر والمستقبل القريب فان مصير مصر السياسى بعد أن بقى ثلاثة وثلاثين عاما معلقا في كفة واحدة من الميزان تقرر نهائيا وذلك بادخالها ضمن الامبراطورية البريطانية ولم يكن هناك حل ممكن غير هذا الحل .

فاذا اقترنت ادارة حكومتها بالحذق ولم يقع تسرع فى غير موضعه فالخطة التى اتبعت حتى الآن ستسهل تنفيذ مبدأ سياسة الحرية التى امتازت بريطانيا العظمى به فى كل معاملاتها للبلدان النائية التابعة لها .

ان الروابط التى كانت تربط مصر بتركيا والتى لم يكن منها أقل فائدة

لمصر أو المصريين قد انفصلت تماما وارتقى عرش مصر وسمى سلطانا عليها عضو كبير من اعضاء عائلة محمد على شرفنى بصداقته الشخصية منذ زمن طويل وهو على ما اعتقد يملك كل المزايا اللازمة التى تؤهله لان يحكم البلاد حكما يعود بالفائدة على الشعب الذى يحكمه

واذا أنا لم أكن مخطئا فى ما فهمت فان الحكومة البريطانية مطلقة اليد فى أن تعدل الحالة الحاضرة اذا رأت موجبا لذلك فى أى وقت فى المستقبل

وهناك أمر جدير بالاعتبار وقد يجيء يوم يكون له اهمية كبرى وهو انه لم يقرر شيء نهائى بشأن نظام الوراثة فى حالة خلو عرش السلطنة .

ولا نستطيع أن ننكر ان هناك بعض الخلل فى التوازن والافضلية لو قورنت «الحماية» بالضم البسيط العادى . فالامتيازات الاجنبية التى كانت منذ عام ١٨٨٢ شوكة فى جنب الحكومة البريطانية لا تزول بالمعنى الاكيد وزد على ذلك ان هناك خطراً من ان البلاط قد يصبح – كما هى الحالة فى البلدان الشرقية الاخرى – مركز دسائس مؤذية ومجلبة للعراقيل. هذا مع انى على ثقة تامة بانه لاوجه للخوف من ذلك مطلقا فى الوقت الحاضر

ومع كل ذلك فلا شك عندى مطلقا فى ان الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب فى مجاراتها للرأى العام وتفضيلها «الحماية» على بسط السيادة التامة

ان عائلة محمد على ليست بالحقيقة مصرية غير انه مع مضى الزمن قد التف حول هذه السلالة مقدار يذكر من الشعور الوطنى الصادق الذى

يستحق الاعتبار والاحترام

وفوق ذلك يوجد هناك - عدا الاعتبارات لوطنية - شعور اسلامى شرعى يستميله ويرضيه ان يشغل مسلم أكبر مناصب الحكومة

ويجب بالبداهة تأجيل البحث فى كل الاجراآت التى يستوجبها التغيير السياسى الجديد الى ما بعد انتهاء الحرب الحاضرة. لذلك أحصر ملاحظاتى فى نقطتين لهما أهمية خاصة

١ - ان الامتيازات الاجنبية يجب بلا شك أن تلغى وقد أشير الى تقدير زوالها بكل وضوح فى الخطاب الذى وجهه نائب المندوب السامى بناء على أوامر وزارة الخارجية الى السلطان الجديد ولم يأت الوقت بعد للبحث فيما يجب عمله للوصول الى هذه النتيجة على أنى أرغب ان أشدد القول فى نقطة طالما ألفت النظر اليها

ان الاجانب القاطنين فى مصر لا يجوز من باب العقل والحق ان يعتبروا أجانب بالمعنى الذى يطلق مثلا على الفرنسوي القاطن فى انكلترا أو الانكليزى القاطن فى فرنسا فالسياسة القويمة والعدل يقضيان بان يعد هؤلاء مصريين لذلك كان رأيي: انه عند الغاء الامتيازات الاجنبية يجب ايجاد طريقة مقبولة وعملية لاشراك أعضاء الجاليات الاوربية فى مصر بحكومة البلاد الى درجة كافية لان تسهل عليهم جعل صوتهم مسموعا. وهناك طرق عديدة لاتمام ذلك لا أحاول الآن ان أبحث فى مزاياها وجدارتها وبالعكس بل أكتفى بالاشارة الى المبادىء العامة التى يجب على

ما يتراآي لي ان لاتغرب عن الفكر

أما النقطة الثانية التى أرغب الفات النظر اليها فهى ربما تفوق ماتقدم فى خطورتها فأقول :

لماذا لم يكن هناك أقل خطر من انفلات أزمة الحكم فى مصر من أيدينا عند ما كانت الصحافة المحلية حرة طليقة لا قيد يقيدها تستعمل حريتها المطلقة وتؤيد مبادئها بأقوى الحجج وكانت الحركة الوطنية فى أشد أدوارها ودسائس الخديوى السابق وسلطان تركيا السابق تبذل أقصى جهدها لاحداث أعظم تأثير تقوى عليه ؟

لماذا لم يثمر التجاء الحزب الحربى العثمانى وزملائه الالمان الى اثارة النعرة الدينيـة والتعصب أقل ثمرة بل قوبل فى مصر والسودان بابداء عبارات الولاء والصداقة للحكومة البريطانية ؟

نعم ان لوجود الحامية البريطانية فى مصر والاسكندرية والخرطوم مقاما عاليا فى تفسير هذه الحالة السياسية الغريبة كما ان ـ لادراك الطبقة المتعلمة فى مصر ان الحكم التركي والالمانى الذى يهددون به سيجمع بلا ريب كثيراً من أقبح مزايا الحكم الغربى والشرقى معاً ـ بعض التأثير . غير ان أهم الاسباب الرئيسية ولا أتردد ان أنسب اليه أكثر الفضل فى هذا التأثير هو انه لا يوجد فى مصر روح استياء أو عدم رضاء يستعين بهما المحركون والمتعصبون وأصحاب الدسائس السياسية على تنفيذ رغائبهم. فرغما عن كل ما قيل لاهالى مصر والسودان من انهم ضحايا ظلم واستبداد

عظيمين فانهم أبوا ان يصدقوا بان حكومة سيئة تحكمهم . وهنا نتساءل ما هو سبب عدم وجود استياء أو عدم رضاء ؟

وعلى هذا لا أتردد ان أجيب – مع علمي بأني سأتهم بأني أمجد سياسة كنت أنا صاحبها والقائم فى تنفيذها – على ان الموضوع هام لدرجة لا أقدر معها أن أدع اعتبارات شخصية كهذه تمنعني من ابداء رأيي

فالسبب فى عدم وجود استياء أو عدم رضاء فى مصر والسودان يعود الى ان مصروفات الحكومة قد ضبطت وجعلت مناسبة لموارد البلاد فكانت النتيجة ان الضرائب أصبحت خفيفة وأصبح من العبث محاولة اقناع الفلاح المصرى أو عضو القبيلة السودانى انه مظلوم وانه يعامل معاملة سيئة ما دام يرى طلبات الصراف وجابى المال لم يقتصر على جعلها خالية من الغش بل صارت خفيفة صغيرة لدرجة ما كان ليحلم بها هو أو أجداده من قبل .

لقد بحثت في اوقات عديدة سابقة فى هذا الموضوع فاذا عدت الى الاشارة اليه فانى أفعل ذلك لعلمي بأهميته السياسية العظيمة

ان حجر الاساس الذى تبنى عليه السياسة المصرية والسودانية يجب ان يكون تقدير هذه الحقيقة حق قدرها فان الرابطة الوحيدة التى تربط الحاكم بالمحكوم عندما تختلف اللغة والجنسية والمذهب والعوائد تنحصر فى المصالح المادية وبين هذه المصالح وأهمها جعل ضرائب الاملاك خفيفة . لذلك أرى ان الاحوال السياسية التى علينا مقابلتها والعمل فيها هى من نوع



المغفور له محمد توفيق باشا

Cinq Leçon

يجعل كل الاعتبارات تزول فى جانب ضرورة ابقاء الضرائب منخفضة .

وعلى الذين تعود عليهم المسؤولية الحقيقية فى ادارة شؤون مصر والسودان أن يعتمدوا كل الاعتماد على أنفسهم فى تنفيذ السياسة المبنية على المبدأ المتقدم ذكره وهم لا يجدون تعضيداً فى ذلك من أية جهة لان الاقتصاد دائما غير مستحسن بينما لا نشك ان سهام الانتقاد تسدد نحوهم بكل شدة من مصادر عديدة

ولا يستطيعون الاعتماد كثيراً على تعضيد الرأى العام سواء كان فى البلاد نفسها أو فى انكلترا فان الانكليز بوجه عام يميلون الى ان يبنوا آرائهم على التقاليد الانكليزية والعوائد الانكليزية وقد شهدوا فى بلادهم منذ عهد قريب زيادة فى مصروفات الحكومة وزيادة فى احمال الشعب لو جاءت منذ بضع سنين مضت لقيل عنها انها مستحيلة فكانت نتيجة ذلك ان الرأى العام فى مسائل الاقتصاد أصبح فاسداً واهن العزيمة وشعور الامة فيما يختص بادارة ممتلكاتها من الوجهة الاقتصادية أصبح على الارجح خاملا لدرجة محدودة

ثم ان هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة الكلمة لا يكلون عن الالحاح بوجوب ترقية التعليم المصرى مقدمة للاسراع فى التوسع فى الاستقلال الداخلى . أما أنا شخصياً فلا أعتقد ان التعليم الذى يلقن فى المدارس والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتى التام ما لم يقترن ذلك ببعض الانقلاب والتغيير فى أخلاق الامة وسجاياها وهذا أمر لا بد ان يكون السير فيه بطيئاً . على ان ذلك ليس النقطة التى يجب ان

نهتم بها فى الوقت الحاضر فانى أود فقط ان أبحث فى أمر نفقات التعليم وأبين عدم الحكمة فى اتباع سياسة واسعة فيه تقضي بفرض الضرائب الثقيلة

وهناك وجه آخر يختلف كثيراً عما تقدم ذكره ويجب الحذر من أخطاره فان الحاكم الغيور الذى يشعر بالتحسينات التى باستطاعته ان يعملها فيغامر بانشاء الطرق والكبارى والمستشفيات وغير ذلك من متممات المدنية الراقية يكون عرضة لان يتجاهل مغبة النتائج التى تأتى عن كثرة الانفاق فى سبيل الحصول على هذه الامور بسرعة

ويحسن برجال الحكومة المصرية والسودانية مهما كان ميلهم كبيرا الى اقتراحات كهذه عند النظر اليها فى حد ذاتها أن يبعدوا عنهم روح السياسة الخيالية والادارة المكتبية . فاذا هم تجنبوا الاقدام على المشروعات التى تتطلب نفقات باهظة مهما تكن المرغبات فى الاقدام عليها شديدة تأتى أعمالهم مقرونة بالحكمة . وذلك الى أن يتحققوا من ان موارد البلاد أصبحت كافية لتحمل هذه النفقات من غير اضطرار الى ارهاق السكان بالضرائب الثقيلة

وعليهم أن يساعدوا على انتشار التعليم وخصوصا تعليم الصنائع وتعليم الفتيات كذلك انشاء الاعمال العموميه وغيرها من مستلزمات التقدم الا ان كل ذلك يجب ان يكون الى الدرجة التى يستطيعون بلوغها بدون فرض ضرائب جديدة توجد الاستياء والكدر فى نفوس السكان

ان الحرب الحاضرة ستسبب كثيرا من الارتباك للخزانة المصرية

ولا شك عندى فى ان تنفيذ كثير من المشروعات العمومية النافعة سيؤجل وسيتوقف التقدم فى أمور عديدة غير انى آمل ان الارتباك لايكون الا موقتا . فان حالة المالية المصريه الحسنة والاحتياطى الكبير الذى كان الى عهد قصير فى خزانات الحكومة يجب ان يمكن الحكومة المصرية مع استعمال الحكمة من التغلب على الازمة الحالية بدون الاضطرار الى الالتجاء الى زيادة الضرائب

وقد قرأت بقلق شديد وانشغال بال فى احدى الجرائد المحلية ان عوائد الدخولية ستعاد فى الاسكندريه . هذه ضريبة رديئة جداً لانها تقع على مواد الغذاء اليومية التى تستعملها افقر الطبقات وعدا ذلك انها تفتح باباً يسهل بنوع خاص الاعمال الغير الشرعية والمحرمة لصغار موظفى الحكومة ووكلائها . وانى ارجو بكل اخلاص ان عوائد الدخولية لاتعود الى عداد الضرائب المستدعة فى البلاد

*
* *

وقبل ان اختم هذه المقدمة اقول ان الفصل الاخير من هذا الكتاب هو الفصل الوحيد الذى كتب حديثاً . اما الباقى فقد كتب كله منذ بضع سنين عند ما كانت الحوادث المشار اليها جديدة فى الذاكرة على انى أدخلت بعض التغييرات على الصورة الاصلية

كرومر

لندن ٢٨ يناير ١٩١٥

الفصل الاول

جلوس عباس الثانى

مرض توفيق باشا ـ وصول عباس الثاني الى مصر ـ حادثة الفرمان ـ دخول مختار باشا ـ الحالة في يوليه ١٨٩٢

ابلغت فى يوم ٧ يناير ١٨٩٢ ان المرض قد اشتد على الخديوى توفيق باشا حتى بلغ درجة الخطر . وكان سموه يسكن في حلوان على بعد بضعة أميال الى الجنوب من القاهرة فأسرعت الى هناك ورأيت الطبيب الالمانى الذي كان متوليا علاجه فأخبرنى ان الخديوى لا يعيش أكثر من بضع ساعات

فرأيت ان لابد من الاسراع فى العمل لان التأخر فى رسم الخطة التى يجب ان تتبع قد يؤدى الى نتائج سياسية خطيرة . فاجتمعت بصاحب العطوفة مصطفى باشا فهمى الذى كان رئيسا للنظار وتجران باشا ناظر الخارجية والسر الون بالمر وتباحثنا فى الامر . ولم يكن هناك ادنى شك فى ان البرنس عباس اكبر انجال توفيق هو بمقتضى فرمان السلطان الصادر عام ١٨٧٣ ولى العهد الشرعى . فاتفقنا على وجوب اعلان ارتقائه بدون اضاعة شيء من الوقت حال وفاة ابيه

على ان الفرمان يقضى بأن يكون سن الرشد ١٨ عاما . فهل بلغ البرنس عباس هذا السن ؟

لم نجد احدا يعرف تاريخ ولادة الامير بالتمام الى ان عثرنا على شيخ تركي خدم توفيق باشا سنين طويله فعلمنا منه ان البرنس عباس ولد يوم

١٤ يوليه عام ١٨٧٤ فهو اذن لايزال صغيراً ولا يبلغ سن الرشد الا فى ١٤ يوليه سنة ١٨٩٢

فيجب بمقتضى الفرمان مادام الخديوى دون سن الرشد أن يعين مجلس للوصاية غير انا رأينا انه ليس من الصواب ابقاء فترة ليظل العرش فيها خاليا بين وفاة الخديوى وجلوس الامير فان ذلك قد يؤدى الى دسائس وصعوبات متنوعة

غير انى سمعت أحدهم يقول همسا ان سن الامير المسلم يجب أن يحسب بالسنين الهجرية التى يبلغ عدد أيامها ٣٥٤ يومافتمسكت باهداب هذا الاقتراح وحسبنا سن الامير بالسنين الهجرية فاتضح انه بلغ سن الرشد فى اليوم الرابع والعشرين من شهر دسمبر سنة ١٨٩١ أى قبل وفاة أبيه بأربعة عشر يوما

فتم الاتفاق على أن يستدعى الامير عباس للحضور الى مصر من «فينا» حال وفاة توفيق باشا وأن يعلن السلطان بذلك ويصدر منشور عام يعلن فيه ان النظار يستمرون فى أعمالهم فى ادارة الحكومة لحين وصول الامير عباس واستلامه زمام حكم البلاد واتباعا لهذه الخطة صار صعبا — ان لم يكن مستحيلا — تداخل تركيا الذى كنا نحاذره والذى كان بلا شك مضراً

وبعد أن تم كل ذلك عدت الى مصر وفى الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور توفى توفيق باشا . فنفذ البروجرام الذى اتفقنا عليه فى حلوان بحذافيره ولم يترك وقت الدسائس لان تعمل عملها . ووافق السلطان على

الحقيقة الواقعة . فأبلغ السفير العثمانى فى لندن يوم ٨ يناير اللورد سالسبورى بأنه نظراً لوفاة توفيق باشا فقد تعطفت الحضرة السلطانية وعينت البرنس عباس خديوياً على مصر وعهدت فوق ذلك للوزارة المصرية بالقيام بادارة شؤون البلاد موقتا لحين وصول الخديوى الجديد

ولما وصل الخديوى الى مصر يوم ١٦ يناير اصطفت الحامية كلها البريطانية والمصرية فى ميدان عابدين لتحيته ثم تلى تلغراف السلطان وادت الجنود التحية باسلحتها بينما كانت الموسيقات العسكرية المتحدة تعزف بالنشيد الوطنى التركي

أما القصد من هذه المظاهرة فكان اعلان رغبة الحكومة البريطانية فى الاعتراف بحقوق السلطان الشرعية بينما هى تعضد الخديوى

أما الخديوي فانه حال وصوله اقر النظار فى مناصبهم ولما قابلته لاول مرة تركت مقابلته فى نفسى أثراً حسنا فكتبت فى ٢١ فبراير الى اللورد سالسبوري أقول :

« انى أري ان الخديوى الشاب سيكون مصرياً بحتا »

وهذا القول مقدمة لما سيتلو

ان أميال الخديوى المصرية التى كانت مبهمة وغير منظمة قادته الى اثارة حملة شعواء ولكن ليس ضد انكلترا بل ضد تركيا . وقد بدأ بداية غير حسنة مع السلطان ومع مرور الزمن كانت العلائق بين التابع والمتبوع تزداد توتراً . ولا حاجة بى أن ازيد شيئا على التفصيل المختصر الذى سبق

وكتبته بشأن حادثة الفرمان (١) فان هذه الحادثة استغرقت ثلاثة شهور وانتهت بفشل السلطان فشلا تاما

وقد وقعت حادثة أخرى فى هذه الاثناء أحدثت بعض الحركة . ذلك ان المسيو دي ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزمن قصير انه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمة من مصطفى باشا فهمى - وقصده بذلك تعيين رجل يكون اقل ميلاً للسياسة الانكليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير

فبعد زمن يسير ألح مختار باشا على الخديوى بأن يغير الوزارة واشار على مصطفى باشا فهمى بالاستعفاء من منصبه مجاهراً بضرورة عزله

ان قيام القومسير العثمانى بعمل كهذا لايتفق مع روح الفرمانات لذلك عضدت الخديوي فى رفضه قبول اعتداء القومسير التركي على حقوقه فنتج عن ذلك انه أرسل تلغرافا الى السلطان يشكو فيه من سلوك مختار باشا ودعا النظار وأبدى لهم في حضور مختار باشا ثقته التامة بهم فأوجدت هذه الحادثة تأثيراً مكدراً فى الاستانة . وانتقم السلطان لنفسه من انكلترا بالانعام برتب عالية ووسامات على عدد من الصحافيين وغيرهم من المشهورين بعدائهم لانكلترا . على ان البداية كانت حسنة فى صالح تفوق النفوذ البريطانى فان الخديوي كان فى ذلك الوقت فى حاجة لمساعدة

---

(١) هذا يشير الى محاولة السلطان ادخال بعض تغيير على الفرمان فيما يختص باملاك مصر وحدود مصر الشرقية وقد روى لورد كرومر تفصيل ذلك فى الجزء الثاني من كتابه عن مصر

انكلترا كى يتمكن من مقاومة ضغط تركيا

وتلا سكون الهياج الذي أحدثته « حادثة الفرمان » فترة سكون فى السياسة المصرية فلم يقع شيء ذو أهمية تذكر

وفى أوائل شهر يوليه تركت مصر قاصداً انكلترا وقد جرأنى على ذلك الامل بان تغيير الخديوى لا يترتب عليه تغيير فى حالة مصر المحلية على انى علمت بعد قليل انى كنت مخدوعا

الفصل الثانى

الازمة الفهمية

من يناير ١٨٩٢ الى يناير ١٨٩٣

موقف الخديوى - تغيتر الوزارة البريطانية - تأثير ذلك مصر - الحالة في نوفمبر - مرض مصطفى باشا فهمى واقالته - خطابات مع اللورد روزبري - تعيين رياض باشا رئيساً للنظار

انى والحق يقال - مع ان ظواهر الاحوال كانت تدعو الى نمو الامل بمستقبل مبارك حسن الطالع - لم أستطع ان أقنع نفسى كل الاقناع بان الوسواس الذي داخلنى يوم سمعت بان توفيق باشا يحتضر سيكون بجملته فى غير محله . فانى عند ما سمعت من الطبيب الالماني انه لا بد من تغيير في الخديوية المصرية مر فى خاطرى حالا ان ذلك البناء الواهى المعروف باسم الحكومة المصريه ستهتز بلا شك دعائمه اهتزازاً شديداً

ان « القدر » الذى عرفه «هوميروس» فى شعره بانه صاعقة الدمار

والخراب لم يستحق فى زمن من الازمان هذا التعريف أكثر مما استحقه عند ما قضى على حياة هذا الرجل وهو فى مقتبل العمر وحطم بذلك نظاماً كان مجرد وجوده موقفا الى درجة غير قليلة على اطالة اجل حياته

فما هى اذاً المزايا الرئيسية لذلك النظام الذى كانت تحكم مصر بمقتضاه فى الدور الذى تقدم وفاة توفيق باشا ؟

ان أساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديوى وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية فى حكومته من جانب وبين قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانب آخر . وقد دام هذا التفاهم الحسن والوفاق مدة عشر سنين متواليه فلما كان قد حدث بعض الخلاف فى أوقات مختلفة فانه كان يسهل دائما تسويه الامور والوصول الى حل مرض للصعاب التى كانت تنجم . على ان هذا النظام وان يكن قد سار سيراً جيداً الا انه كان من الواضح وضوحا تاما انه مصطنع كل الاصطناع وان قوته على احتمال الصدمات الشديدة كانت بلا شك قابلة للارتياب . والحق يقال ان دوامه تلك المدة كلها كان أمراً غريبا . فهل كان ينتظر ان شابا فى سن الثامنه عشر – قليل الاختبار حديث عهد الخروج من كليه تسويه حيث تلقى علوما جيدة غير انها ضيقه النطاق – يمتلك مايلزم من الذكاء والصبر واصالة الرأى والمقدرة على كبح جماح النفس ليستطيع أن يطبق رغائبه وأمياله على مستلزمات نظام كهذا ؟

لقد كان من المرجح أنه لم يكن حائزا على هذه المزايا للدرجة الكافيه وعدا ذلك فقد نبهني صديق نمسوى - كان في مركز يمكنه أن يعلم منه الحقيقة - قبل وصول البرنس عباس بان أصحاب السلطه في الكليه التي كان يتلقى الامير فيها دروسه لم يكونوا يعتقدون اعتقاداً حسنا فى اخلاق الامير وانه يرجح كثيراً انه قد يحدث متاعب جمه

وزد على هذا انه لم يكن بد من أن يحيط به مستشارو السوء ولو فعل غير ذلك لناقض سليقته الشرقيه ومما لم يكن فيه ريب انه سيشجع اما قصداً او عرضا المداهنه والنفاق في الذين حوله

وكان مركز الانكليز فى مصر يجعلهم عرضه بنوع خاص لرواج المطاعن فى حقهم والروايات الكاذبه عنهم. وسياح المقربون على الخديوى بان لا يذل نفسه لسماع النصائح البريطانية. وبأن عليه ان ينزع عن عاتقه نير السيادة البريطانية الذى احتمله أبوه بصبر كثير نظراً لضعف عزيمته. ولا يجب ان يخشى النتائج فالمصريون قادرون بلا أدنى ريب على حكم مصر بدون مساعدة الاجانب

هذه على كل حال كانت آراء تلك الفئة من المتمصرين والذين أصغى الخديوى اليهم كل الاصغاء فكانوا أكثر من سواهم من فئات الشعب المصرى نقمة وسخطاً على السيادة البريطانية

وفوق هذا كله قولهم ان فرنسا ومن ورائها روسيا تعضدان بحماسة

مبدأ استقلال مصر (١) فأقوال كهذه كانت بلا شك تؤثر تأثيراً كبيراً في نفس شاب عنيد ذي أميال استبدادية . وزاد صغر سنه الصعوبات في سبيل السير معه . فكتبت للورد روزبري في ١٢ نوفمبر أقول :

« ان الخديوى قد أبدى طيشاً وحماقة في أشياء صغيرة عديدة غير أنه صغير السن قليل الخبرة فلا يجب لهذا السبب ان تتسرع في الحكم عليه »

على انا اذا نظرنا الى الامر من وجهة أخرى فالطفل المولع بالاذى وهو في سن العاشرة اذا أعطى علبة من الكبريت وبعض القش اليابس يستطيع ان يوقد ناراً مثل التى يوقدها رجل في سن الاربعين متعمداً احراق أحد المنازل ولم يكن من السهل وضع حد بين الامور التى يسامح عليها الشباب .وبين الشدة الواجبة لمنع الشباب من احداث النتائج الوخيمة التي يؤدي اليها الطيش وعدم التبصر والجهالة .

وفوق هذا كله هل كان من المحقق ان الخديوى مصرى بالفعل كما كان يبدو منه عند أول النظر اليه ؟

ان ظواهر نياته كانت تدل على رغبته في ان يقف موقف المصرى الغيور على وطنه . ولما كنت غائباً عن مصر في اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان المستر ارثور هاردنج (السر ارثور هاردنج) قائماً مقامى شكا الخديوى مرة اليه بان « المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انكليزياً فوق اللازم وليس مصرياً الى الدرجة الكافية » بينما كان في الوقت نفسه يعتبر روليه بك

(١) وذلك كان قبل الاتفاق الانكليزى والفرنسوي الذى أبرم عام ١٩٠٤

وهو رجل سويسري كاره للانكليز عينه الخديوى سكرتيراً خاصاً له ـ مصريا من أفضل المصريين

اما عن تجران باشا الذي حاز بخداعه وسفسطته رضاء مولاه الشاب فقد كان الخديوى يقول : ـ « كنت قبل ان أصير خديويا أعرف ان تجران باشا أرمني ولقد دهشت لرؤيتى أرمنيا مثله يستطيع ان يكون مصريا مخلصا لمصر الى هذه الدرجة »

ان غيرة الخديوي الوطنية لو كانت صادقة وسارت فى السبيل القويم لاستحقت كل عطف واحترام الا اننا نتساءل : هل كانت صادقة ؟ وهل كانت تسير فى الطريق المستقيم ؟ ألم يكن الخديوى والذين حوله يخلطون بين « الخديوية » و« المصرية » وهذان اصطلاحان لا ترادف بينهما

ان هذه أسئلة خطيرة تستوجب النظر والاعتبار وقد ازدادت خطورتها عند ما ظهر جليا ان الخديوى لا يهتم اهتماما حقيقيا فى شيء من الامور التى تؤثر فى مصلحة الشعب المصري وسعادته . وان غيرته الوطنية لا تبدو فى الغالب الا عند ما يخيل اليه ان اهانة لحقت بشخصه . وان من طباعه الصلف والاستبداد وانه لا يعدل فى استعمال السلطة التى بيده وانه بوجه عام يهتم بمركزه الشخصى ورفعة قدره وهيبة منصبه أكثر كثيراً من اهتمامه بمصلحة رعيته الحقيقية

لذلك وجب بذل العناية التامة لكي لا يستجد ـ تحت ستار الغيرة الوطنية التى استعملت لاخفاء أعمال طيش عديدة وغايات سيئة سافلة ـ

نظام حكومه فرديه مستبدة تشابه في مبادئها النظام القديم الذى بذلنا غايه الجهد وتحملنا مشاق عظيمه في ابطاله والقضاء عليه

والاعجاب الذى كان يبديه الخديوى الشاب بجده اذا قورن بالاحتقار الذي كان يظهره لذكرى والده يدل على اشارة خطر من نياته ويساعد على الاعتقاد بان « الغيرة الوطنيـه » التى كان يتظاهر بها امام العالم لم تكن الا بضاعه مقلدة

وفى أثناء غيابى عن مصر حصل انتخاب عام فى انكلترا فكانت نتيجته ان اللورد سالسبورى اعتزل الاعمال وتولى المستر غلادستون زمام السلطه . وفى ١٨ أغسطس تولى اللورد روزبرى منصب وزارة الخارجيه

وقد حصل هذا التغيير في ساعه غير مناسبه فيما يتعلق بالشؤون المصرية . والخطر هو ان يستنتج الشرقى استنتاجات سياسيه مبنيه على ما يدركه هو من حاله الاحزاب السياسيه في انكلترا . على ان السياسيين المحليين في مصر كانوا يجهلون هذا الخطر فلم يحاولوا ان يتجنبوه أو يعرضوا عنـه . وقد كان تجران باشا بنوع أخص يعتنى اعتناء أكيداً فى مطالعـه الجرائد الانكليزيه ويفاخر بمقدرته الفائقه على وزن لرأى العام البريطاني ومعرفته . وكان يعلم ان حزب الاحرار الذى انتقلت الى يده السلطه يميل الى الاسراع في الجلاء عن مصر

وعلى ذلك رأى تجران باشا وأصدقاؤه ان تلك فرصه من أفضل الفرص لبذل الجهـد العظيم فى محاوله خلع نير بريطانيا العظمى وكانت

أميال المستر غلادستون معروفة فهو بلا شك يعضدهم فى ذلك . ففى أيام اللورد سالسبورى كان القنصل الجنرال صاحب اليد الحديدية يستطيع ان يعتمد على شد أزره في كل ما يفعله . غير ان ذلك لحسن الحظ قد انقضى ويجوز للخديوى ان يثق بان الحكومة البريطانيه الحالية مع ماهو معلوم عن الذين يديرون دفة السياسة فيها تنتصر له لا للقنصل الجنرال وتقف في جانبه لا فى جانب قنصلها

هذا ما استنتجه تجران باشا غير انه كان مخطئا في استنتاجه الا ان الحقائق التى كانت تبدو له لم تكن خالية مما يبرره فى اعتقاده

على انه مما يوجب الاسف ان تغيير حكومة انكلترا جاء فى وقت كان فيه الخديوى على حالة من الثوران الفكرى وكان ظاهراً عليه الميل الى مشاكسة الانكليز فسهل ذلك التغيير على المشتغلين بالسياسة في مصر وهم لا يدركون الا جزءاً من حقيقتها - ان يجاهروا ببعض أوجه الجدل التى تبين ان اتباع سياسة المعادين للانكليز قد يتوج بالنجاح

وكنت أتلو تقارير السر ارثور هاردنج وتلغرافاته التى ارسلها فى غيابى لذلك استعددت لوقوع بعض التغيير فانه كتب فى ١٣ اكتوبر يقول :-

ان ميل السراى هو الان الى ما يسميه الخديوى « مصرياً » ومع ان بكوات المعية وباشواتها يفضلون الفرنسويين على الانكليز وذلك نتيجة التعليم الذي تعلموه ونتيجة مشاركتهم للفرنساويين بالاذواق الا انهم لايميلون الى ايجاد سياسة فرنسوية في مصر بل انهم جميعاً مثل تجران باشا يتصورون انهم قادرون على تولى الحكم بدون أية مساعدة أجنبية من أي نوع كان وهم يطمعون بالمناصب والسلطة لانفسهم

والحاسبيهم وأتباعهم أما الشعب المصري بجملته وكل فريق منه ما عدا فئة الموظفين فلا أعتقد ان واحدا منهم يعرف شيئاً من ذلك أو يهتم بشيء من هـذا القبيل فان جميعهم مسلمون متساهلون أحرار الافكار في الامور الدينية » اه

* * *

اختار اولئك المشاكسون على ما يظهر مصطفى باشا فهمي نقطة لهجومهم . فما كاد يعود من اوروبا ـ حيث كان قد قضى الصيف ـ فى أوائل اكتوبر حتى كثرت الاشاعات بانه سيحدث تغيير فى الوزارة

ولما عدت الى مصر وجدت ان ما قاله السر ارثور هاردنج عن حالة البلاد صحيح فالخديوى الذى كان صديقا متودداً فى شهر يوليو أصبح عدواً فى نوفمبر ولم يكن بالامكان نسبة تغييره هذا التغير الى سبب معين . ثم انه وقع بعض الامور التى ساءته من ذلك انه قرأ بالصحف خبر تعيين السر كولن مونكريف فى وظيفة ما بينما كان يجب ان يبلغ ذلك قبل ان يسمعه من الصحف ثم ان ضابطا انكليزيا كان مديراً ظهره فلم يعرف انه ماراً ليحيه التحية الواجبة وان ضابطا انكليزيا آخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر التشريفات بحذاء طويل بينما كان يجب أن يحضرها بالبنطلون الطويل والحذاء العادى . وان جنديا انكليزيا ـ وقد يحتمل انه كان قبل الحادثة باشهر قليلة فى أحد مطاعم «سمرستشير» يقشر بطاطس ولم يسمع فى حياته بوجود شيء اسمه خديوى ـ كان جالسا على افريز محطة السكة الحديدية عند مرور قطاره فلم يقف احتراما له . وان السردار لم يقبل أن يطرد بدون

محاكمة بعض الضباط الوطنيين الذين لم يأتوا ذنبا ما الاان الخديوى اراد أن يطردهم بدون أى نوع من المحاكمة . واذ رئيس البوليس الانكليزى دافع عن ضابط وطنى كان من سوء حظه ان الخديوى نقم عليه لهفوة صغيرة . فهذه الحوادث وما شاكلها من الحوادث الطفيفة بدت لعين الشاب المشاكس والمتملقين اليه المنافقين دليلا على ان هناك خطة مرسومة يقصد بها اذلال حاكم البلاد الشرعي والحط من مكانته وقدره (١) فشكاوى طفيفة من هذا النوع لم تكن الا دلائل ظاهرة على وجود الاستياء الذى منشأه وجود الجنود البريطانية محتلة مصر وعلى ان الموظفين الانكليز فى الدوائر العسكرية والملكية يحولون دون تمكين الخديوى من أن يفعل كل ما يشاء فعله بينما هو يعتقد ان ارادته يجب أن تكون شريعة لا تنقض مهما تكن شاذة ووهمية وكان الذين حوله يقرونه على هذه الاراء ويرددون على مسامعه عبارات التمجيد والتعظيم والاطراء

فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة الفكرية ان الخديوى كان ينظر لكل موظف انكليزى فى خدمة الحكومة بعين الكره والعداء ولما كنت أنا مندوب بريطانيا العظمى فقد وجدت نفسى فى مقدمة هؤلاء الاعداء المكروهين ولم يكن الخديوى يستطيع أن يقول لماذا كان يكرهنى ويكره سواى من الانكليز الا انه لم يكن عندنا أقل ريب بانه كان

---

(١) ان بعض هذه الحوادث وقع فيما بعد غير انه وقع كثير من أمثالها غاب ذكرها عن ذهنى فذكرت هذه فقط لابين نوع الشكاوى التى كنت أبلغها كثيرة



المشير احمد مختار باشا الغازي

يكرهنا كرها فعليا

أما انا فقد عرفت انه لامفر من وقوع نزاع شديد ولكني اعتقدت ان البدء في النزاع لاينطبق على السياسة الرشيدة حتى ولو كان ذلك النزاع محتما لا بد من وقوعه وقد يظهر في بعض الاحيان ان استنتاج أدق الناس نظراً قد يكون خطأً وفي المسألة التي نحن بصددها لا يكون من الحكمة والصواب في شيء ان أحرك النزاع وابدأ فيه فان من السهل على المنتقدين من الخصوم وكذلك الاصدقاء الغير العارفين الحقيقه ان يقلبوا الحوادث التي تتلو ذلك رأسا على عقب . وقدكان أنصار المبادىء الديمقراطية الحديثة وكذلك الغوغاء الذين لا يكلون عن التغني بها جميعهم في جانب الخديوي

ان الحكومة القوية التي تعمل في جانب الحق وفي مصلحة الشعب الحقيقية يسهل جداً ظهارها بمظهر الظلم والاستبداد والعسف بينما العالم قد لا يصدق ان الحكومة الضعيفة التي تخاصمها هي التي تسيء استعمال ضعفها وتدافع بعبارة منمقة تزينها ورود البلاغة والفصاحة عن مبدأ الظلم والاستبداد وتحبذ خطة الحكومة السيئة في مصر

فالخطة التي كان يجب على اتباعها كانت مرسومة واضحة . وهي انه كلما كان يتحقق اقتراب الازمة كلما كانت تزداد الحالة الى الاعتدال المتناهي لكي أبعد كل ما يدعو الى الاشتباه بان الازمة أثيرت قصداً

على انه اذا كانت الحكومة البريطانية تساق الى النزاع فمن الواجب ان تخرج منه ظافرة . لان السياسة يجب ان تسير على المبدأ الذى وضعه

بولونيوس لارشاد ابنه

لذلك عند ما عدت الى مصر التزمت جانب الاعتدال التام فكنت أسلم فى كثير من الامور الصغيرة مجلباً بذلك اليأس الى قلوب كثيرين من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعتقدون - وذلك بحق - انه كان يجب تعضيدهم بكل شدة. ولم أكن أجهل ان روح المسالمة هذه ستفسر بمعنى الضعف وانها لن تفيد فى سبيل التوفيق بل بالعكس ستدعو الى ارتكاب عمل عدائى عظيم يضطرني فى النهاية الى اتباع الحزم والعمل بشدة متناهية

على ان اتباع هذه الخطة قد أفاد كثيراً فى اعداد الرأى العام لانتظار المعركة وفى انى عند ما يجيء وقت العمل أكون فى مركز أفضل كثيراً من مركز خصمى من أجل الصبر الطويل الذى أبديته فى المناوشات الاولى فانه لافضل كثيراً للرجل الذى يشغل مركزاً ذا تبعة ومسئوليه ان يتهم بالصبر الطويل حيث لا مجال للصبر من ان يعرض نفسه لتهمة التهور الغير الواجب

ولم يطل انتظارى طويلا حتى أرغمت على خوض غمار المعركة المنتظرة

ففى أواخر شهر دسمبر أصيب مصطفى باشا فهمى باحتقان فى الرئتين واخبرنى الطبيب الانكليزى الذى كان يعالجه ان حياته فى خطر شديد فرأيت من الواجب ان انظر فى ما يجب عمله حالة وفاته فأرسلت يوم ٢٩ دسمبر البرقيه الآتيه الى اللورد روزبرى :-

« لقد اجتمع السر الون بالمر بالخديوى وجرى بحث أثناء تجاذبهما الحديث فيما يجب عمله في حالة وفاة رئيس النظار . ان رياض باشا هو أفضل رجل لتولى هذا المنصب لانه المسلم الوحيد الذي له نفوذ غير ان الخديوى لسوء الحظ يكره رياض

شخصياً ولا فائدة من ارغام سموه على تعيينه : فان الذي يعرف طباعهما يوقن بان الخلاف يقع بينهما قبل مضى زمن طويل

لا أظن انه سيكون هناك داع لتداخل ظاهر منى وأنا عازم على ان أقف جهد الطاقة بعيداً ما لم أر ان الخديوي يرغب في ان يعين شخصاً لا يوافقنا تعيينه مطلقاً على اني – مع استثناء نجران باشا الذي لا أريد ان أراه في هـذا المنصب – لا أرى ضرراً فى ان يعين الخديوي من أراد »

اما رغبتى فى عدم اسناد المنصب الى نجران باشا فكانت لسببين الاول انى كنت أوقن ان نجران باشا يتبع سياسة العداء للانكليز . والثانى انى كنت أعتقد بانه لما كان ارمنيا مسيحياً فهو لا يستطيع قيادة الرأى الاسلامي . على انى عند المناقشة مع الخديوي فى الموضوع علقت أهمية كبرى على النقطة الثانية من هاتين النقطتين .

وفى يوم أول يناير ١٨٩٣ جاءنى جواب اللورد روزبرى وقد وافق فيه على ماقلت من ضرورة تجنب تعيين نجران باشا اذا أمكن ذلك غير انه زاد على هذا قوله « الا انى لا أرى التشديد فى المعارضة لدرجة قصوى اذا أصر الخديوى على تعيين نجران في المنصب » فوافقت على قوله هذا كل الموافقة

وفى يوم ٢ يناير قابلت الخديوى وأشرت عليه أن لا يعين نجران باشا غير انى لم أقض قضاء باتاً فى عدم تعيينه وفارقت الخديوى شاعراً ان حجتى لم تؤثر كثيراً فى اقناعه وانه اذا توفى مصطفى باشا فهمي فهو بلا شك سينتخب نجران باشا خلفاً له

على ان أهمية هذه المسألة قلت كثيراً لان صحة مصطفى باشا فهمى

تحسنت ولم تمض أيام قليلة حتى زال كل خطر على حياته فظننت أنه لم يبق هناك موضع للبحث فى أمر تغيير الوزارة

غير انى فوجئت فى يوم ١٥ يناير أى بعد مقابلتى للخديوى بثلاثة عشر يوما بزيارة سكرتيره الخاص فأخبرني ان مصطفى فهمى أقيل من رئاسة النظار وان فخري باشا عين رئيسا مكانه ثم عرفت فيما بعد أن سكرتير الخديوى التركي دخل على مصطفى باشا فهمى فى غرفته والح عليه بوجوب الاستقالة. أما مصطفى باشا فهمي فمع أن صحته كانت قد بدأت بالتحسن فقد كان مصابا بضعف شديد لا يستطيع معه أن يتناقش فى شؤون السياسة غير انه مع ذلك نصح مولاه نصيحة صالحة لو انه قبلها لاصاب. فانه قال للرسول ان الاوفق للخديوي أن « يستشير اللورد كرومر » قبل أن يقرر أمراً نهائيا.

فقامت صيحة الوطنية الهائجة الساخطة من أفواه الذين كانوا يتبخترون على مسرح السياسة فى مصر ولم يجدوا فى اللغة ألفاظاً كافية لتشديد الحكم بها على مصطفى باشا فقالوا عنه انه خائن لمولاه ولوطنه وانه واهن العزيمة وغير ذلك. كقولهم ألم يقل قولاً - وهو ما ذكرته فيما تقدم - يدل على انه يعترف بانه يشغل منصبه لا بمجرد ارادة الخديوى بل بارادة وكيل دولة أجنبية ؛ ان عقاب العزل هو أقل ما يستحقه وزير ارتكب جرما فظيعا مثل هذا الجرم

وعلى ذلك صدر الامر بعزل مصطفى باشا فهمى وعزل معه وزير

المالية والحقانية وذنبهما الوحيد كان انهما يعملان بوفاق قلبي مع الموظفين البريطانيين الملحقين بنظارتيهما

تم كل ذلك على طريقة تدل على عدم الاعتبار الكلى للوزراء المعزولين فان وزير المالية وهو رجل فى نحو الثمانين من العمر وكذلك زميله ناظر الحقانية تركا يتلقيان أمر عزلهما من أفواه مرؤوسيهما فى نظارتيهما أو من معارفهما فى الطريق .

أما سبب عدم تعيين تجران باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمى فهو انه رفض قبول ذلك المنصب وقد دعاه الى هذا الرفض علمه بانه لا يستطيع تأليف وزارة يرجى دوامها . أما فخرى باشا فهو صورة تجران الثانية

أما الاعتراض عليه فلم يكن لمجرد تعيينه بل لطريقة ذلك التعيين ولو استشارنى الخديوى قبل اسناد المنصب اليه لما كنت أبديت أى اعتراض فى تعيينه او تعيين اى باشا آخر خصوصا بالنظر لحالة مصطفى باشا فهمى الصحية التى كانت تقتضى ان يستريح من الاعمال زمنا طويلا . غير ان التغيير دبر ونفذ بدون ان يؤخذ رأيى وقد كان من المستحيل ان أقر تغييرا كهذا فى هيئة الحكومة يخرج كل أنصار السياسة البريطانية من الوزارة وقد ظهر بكل جلاء ان القصد منه ضرب النفوذ البريطانى ضربة قاضية

فزرت الخديوي بعد ظهر يوم ١٥ يناير وأبديت له اعتراضاتى على الخطة التى جرى عليها في التغيير فاستنتجت من لهجته انه يصعب جداً اقناعه فى العودة عن قراره على انى تمكنت أن أحصل منه على وعد بان

تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر فى الجريدة الرسمية الا بعد اعطائى الوقت الكافى للمفاوضة مع اللورد روزبرى

وقد قالت فى تلغرافى للورد روزبرى بعد وصف الحالة ما يلى :

« ان الحالة بأكملها – ليس فقط فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين بل بمركز الحكومة البريطانية – تتغير اذا سمح للخديوى بان يفعل مثل ما فعل فى هذه المسألة وتكون النتيجة وقوع ارتباك كثير . ان وقوع نزاع شديد مع الخديوى كما قدرت منذ برهة طويلة أمر لا بد منه . ولا أرى من الصواب تأخيره . واني أري وجوب انتهاز هذه الفرصة لوضع حد لهذه الامور

وان لدي أسباباً وجيهة للاعتقاد بان الخديوى قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأ ان حكومة جلالة الملكة الحالية لا تعضدني تماماً كما كانت تفعل الحكومة السابقة

وانا أرى ان لا فائدة من اقتصار فخامتكم على نصحه بل اقترح ان ترسلوا الى برقية أستطيع أن أريها لسموه تذكرون فيها بكل جلاء ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار . وانكم تعتقدون ان ان التغيير في الوقت الحاضر لا يستحسن ولا موجب له وان حكومة جلالة الملكة لا تستطيع ان تقره في عزمه على تعيين فخري باشا كذلك يجب اعطائي السلطة بان اتخذ الوسائل اللازمة التى أرى وجوب اتخاذها لمنع هذا التغيير

ان الخديوي يرغب كذلك ان يعين ناظرين للحقانية والمالية غير الناظرين الحاليين وأنا لا أعارض فى ذلك

واني أرغب ان أبين لحكومة جلالة الملكة بكل جلاء أهمية نتائج المسألة الحالية فانهم اذا سمحوا للخديوى بأن يفوز في هذه الحادثة فلا يبقى باستطاعتى ان استمر في الخطة التى سرت عليها منذ عشر سنوات حتى الآن ويرجح كذلك في تلك الحالة ان المسألة المصرية تتخذ شكلا لا يرضينا يأتى قبل أوانه . أما اذا أعطينا الخديوى درساً هذه المرة فيرجح عدم وقوع مشاكل أخرى في المستقبل

* * *

وقد بر الخديوى بوعده لى بأن لا ينشر تعيين الوزارة الجديدة رسميا حتى أكون قد فاوضت لندن غير انه سمح للوزراء بأن يذهبوا لدواوينهم ويتولوا أعمالهم . على انى مقابل ذلك أصدرت امرى للموظفين البريطانيين بأن لا يعترفوا بأولئك النظار حتي اسمح لهم بذلك . فكان لهذا الامر وقع سيء لدى جميع اصدقاء الخديوى ومعضديه واثار سخطهم

وفى يوم ١٦ يناير اجتمعت الوزارة فى لندن وكانت نتيجة هذا الاجتماع أنى تلقيت البرقية الآتية :

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار . وفي الوقت الحاضر لا يظهر ان هناك ضرورة للتغيير لذلك فانا لا نستطيع ان نوافق على تعيين فخرى باشا »

وصرح لى ان ابلغ هذه الرسالة للخديوى وفى الوقت نفسه أمرت ان لا اتخذ اجراآت اخري بدون مفاوضة لندن

ففى يوم ١٧ يناير قابلت الخديوى وأخبرت اللورد روزبرى عن تلك المقابلة بالبرقية الآتية :

« توجهت هذا الصباح الى السراى وسلمت الخديوى صورة برقية فخامتكم وأخبرت سموه انه اذا أقر مصطفى باشا فيمنصب رئاسة النظار فأنا لا أعارض فى تعيين مظلوم وبطرس للحقانيه والمالية . وقلت له انه ليس من العدل ان ألح عليه بالجواب حالا وانى سأعود في صباح اليوم التالى لاتلقي جواب سموه ما لم يستدعني سموه قبل ذلك . وزدت على هذا بانه لا يزال هناك وقت للاذعان وانى آمل بكل اخلاص ان سموه يتخذ هذه الخطة لانه ان لم يفعل ذلك فقد تتخذ المسألة شكلا أشد خطراً وحراجة . ولم أستدل من كل ما قاله الخديوى على نوع الجواب الذي ينوى سموه ان يعطيه »

وكنت بطبيعة الحال اثناء كل هذه المفاوضات أرقب سلوك وكلاء الدول الاجنبية وعلى الاخص وكيلى فرنسا وروسيا. ولا أستطيع أن اجزم فى ان هذين الوكيلين كانا متداخلين سراً فى أمر التغيير الحديث غير انه لم يكن هناك أقل ريب فى ان لهجتهما كانت من عهد غير قصير من نوع يشجع الخديوى فى مقاومته لانكلترا

على انهما ما كانت الحالة تبلغ هذه الدرجة من الخطورة حتى بدأ يشعران بالاضطراب فأرسلت برقية الى اللورد روزبرى أبلغه ان قنصل جنرال فرنسا اخبر أحد كاتمى أسرارى انه «لاهو ولا مختار باشا كان لهما أقل يد فى التغيير الحديث فى الوزارة» وانه زار الخديوى فى ذلك الصباح ورفض أن يبدى لسموه أية نصيحة بشأن الخطة التى يجب عليه اتباعها»

اما قنصل روسيا الجنرال فقد كنت من اول الامر على ثقة بانى استطيع أن ادرك لدرجة لاتقبل الريب نوع سلوكه السياسى فان روسيا كانت على تمام الاستعداد بان تخز انكلترا لتسر فرنسا. غير انها لا تميل الى المجازفة لدرجة الوصول الى نزاع خطير لمجرد حبها للمحالفة مع فرنسا. لذلك كان الخديوى وحيداً فى مسلكه لا معضد له فيه. وتخلى عنه الذين كانوا أصدقاؤه فى ساعة اعتدال الهواء عند حلول العواصف فقليل من الحزم يمكننا من سن الشروط التى نريدها

وبعد ان راجعت الحالة بأجمعها رأيت ان الاوفق حل الاشكال فى مصر دون ان أضطر الى العودة الى مفاوضة لندن اذا تيسر ذلك

والطريقة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية كانت ألا أصر على طلب اعادة مصطفى باشا فهمى الى رئاسة النظار. وقد كانت هناك حجتان صحيحتان تحسنان التسليم فى هذه النقطة. الاولى هى ان مصطفى باشا كان لا يزال مريضاً بحيث انه قد يمضي زمن طويل قبل ان يستطيع ان يعود الى مزاولة أعماله وستجيء الفرصة الى اعادته الى منصبه قبل زمن طويل (١) أما النقطة الثانية فهى انه قد يكون من الصواب ان لا يذل الخديوى الشاب كثيراً بلا مبرر ولو عومل بكرم فلا يبقى له أقل عذر اذا أساء السلوك فى المستقبل

فبعد ظهر ١٧ يناير زارنى بطرس باشا وتجران باشا وكان الغرض من زيارتهما ان يحاولا الوصول الى اتفاق تمهيداً لزيارتى للخديوى في صباح اليوم التالى. فبعد مناقشة طويلة وافقت على الشروط الآتية :-

ان لا يعود مصطفى باشا فهمى الى منصبه وان يعزل فخرى باشا حالا ويعين رياض باشا رئيساً للنظار

وعدا ذلك - وهذه نقطة علقت عليها أهمية كبرى - فعلى الخديوى ان يقدم لى بلاغاً رسميا على شروط أمليتها أنا بنفسى فان عليه أن يقول:- « انه يرغب رغبة شديدة ان يوجه عنايته لايجاد أصدق العلاقات الودية مع انكلترا وانه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة فى المستقبل»

---

(١) ان مصطفى باشا فهمى عين بالفعل وزيراً للحربيـة فى ربيع ١٨٩٤ ثم أسند اليه منصب رئاسة النظار في خريف ١٨٩٥

***

وفى صباح اليوم التالى زرت الخديوى وتم كل شيء على ما اتفقنا عليه فى المساء السابق وانتهت الازمة الوزارية بدون ان ينال أحد الفريقين فوزاً فاصلا أى على طريقة التراضى والتساهل من الجانبين

ويجب الآن ان أنتقل الى شرح عقبى هذه الازمة

الفصل الثالث

عقب الازمة

يناير ١٨٩٣

موقف الاحزاب البريطانية ـ سلوك الحكومات الاجنبية ـ خطة رياض باشا الهياج في مصر ـ طلب زيادة الحامية ـ الحكومة تلبي الطلب ـ اللورد روزبري يشرح سياسة الحكومة ـ كلمة في ذلك

تلقت صحف الاتحاديين فى انكلترا خبر عزل فخرى باشا بمزيد الاستحسان . وهنا يجب أن أقول ان موقف الاحزاب الانكليزية كان فى هذا الوقت غريبا جداً فأغلبية الحكومة لم تكن تزيد فى مجلس العموم على أربعين صوتا . وقسم كبير من الاحرار كان مع ميله لسياسة المستر غلادستون فى الشؤون الداخلية يفضل سياسة اللورد سالسبورى فى الامور الخارجية ويميل الى تعضيدها والمذهب الذى كان يطلق عليه اسم «مانشستر» وقاعدته « السلم بأى ثمن » كان قد مرت عليه عدة سنين وهو يفقد النفوذ الذى كان له يوما بعد يوم والذى وضع هذا المذهب هو « كوبدون »

ومذهبه هذا كان نتيجة طبيعية لرد الفعل الذي حصـل من خطة التهجم الشديد والتداخل الزائد فى شؤون الامم الاخرى وهـو ما امتازت به سياسة اللورد بالمرستون فى الشؤون الخارجية

كما ان الاختبار أظهر ان سياسة العزلة والانفراد التام تضر بالمصالح البريطانية واتضح ان فيها من الخطر على السلم العام فى العالم ما لا يوجـد فى سياسة التداخل الكثير فأوجـد اللورد سالسبورى وسطا صالحا بين السياستين المتطرفتين فكانت سياسته الخارجية مرضية لكثيرين من الاحرار حتى ان المستر غلادستون نفسه كان يباهى بها ويطريها

وفوق ذلك ان الانهزامات التى أصابت السياسة البريطانية والجيوش البريطانية فى السنين الاخـيرة فى جنوبى أفريقيا ثم سوء ادارة شؤون السودان ترك أثراً عميقا فى أذهان الامة البريطانية . فان الشعب أدرك ان تردد الحكومة الضعيفة التى لا تقوى على معرفة ما يجب ان تفعل يكون أشد خطراً على مصالح السلام من خطة الحزم التى تتبعها الحكومة القوية التى تحمل العالم على ان يعرف بان الدفاع عن المصالح البريطانية فى الخارج بعزة واباء هو من أهم برنامجها السياسى

ان حرب السودان نجمت عن المغالاة فى التنصل من الواجبات الشرعية التى كانت تدعو الى بعض الاجراآت الشبه حربية على ان مقابلة الحقائق بحزم خير من النيات السلمية . وقد أيدت الاختبارات الحديثة الاعتقاد بان تسيير سفينة الحكومة أكثر صوابا من تركها يقذفها التيار الى المجاري

الخطرة وهى بدون دفة تسيرها

هكذا ترعرع مبدأ الحرية الامبراطورية بل هكذا ظهر فى عالم الوجود وقد كان الاحرار الامبرياليون أي طلاب التوسع يعتبرون اللورد روزبري زعيما لهم وقد قيل ان كثيرين من المترددين فى انتخاب ١٨٩٢ عادوا وقرروا التصويت للمرشحين الغلادستونيين عند ما تذكروا ان السياسة الخارجية بارشاد اللورد روزبري تسير على النمط الذى يرضيهم ويوافقون عليه

ولم تكن الحماسة التى ابدتها الدول الاوربية المصادقة لنا فى الموافقة على ما جرى بأقل من حماسة الصحافة البريطانيـة فان سفير ايطاليا هنأ السفير البريطانى فى رومه بالعبارة الآتية :-

اني أهنئكم بالحزم الذى قابلت حكومة جلالة الملكة به تلك الحماقة التى حاول الخديوي ان يحبط بها السياسة الانكليزية فى مصر باحداثه التغير الوزارى

اما فى فينا فان الكونت كالنوكي قال للسر اغسطوس باجت

«انه كان من أفضل الامور ان يعلن للعالم عامة ان سياسة حكومة جلالة الملكة بشأن مصر لا تتغير مهما اختلف نوع الهيئة التي تتولى زمام السلطة»

اما الحكومة الفرنساوية فاحتجت احتجاجا يدل على عدم المبالاة كثيراً فان المسيو وادنجتون اعترض على نوع الاجراآت الاستبدادية التى يخشى من ان ينظر اليها فى فرنسا وأوربا كلها كأنها خطوة كبيرة فى سبيل «الضم الفعلى» فأجاب اللورد روزبرى على هذه الملاحظة بكل حزم قائلا

« انه عالم بان قد وقع شيء من الاستبداد غير ان ذلك كان من جانب الخديوي

الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو استشارة رئاسة النظار الى رجل لا يليق مطلقاً لذلك المنصب »

اما ما كان فى الاستانه فقد كتب عنه السر كلارفورد يقول ان « كبار موظفي الباب العالى يميلون الى قبول الحالة بسكون » على انه بعد ذلك بقليل عند ما زيدت الحاميه البريطانيه فى مصر كما سيجيء كتب يقول ان « السلطان تكدر كدراً شديداً وعلى الاخص لانه كان في العهد الاخير يجاهر امام رجال حاشيته مفتخراً بانه لن يمضى زمن حتي يتم الجلاء التام »

ومهما يكن السبب فى كدر السلطان فان التأثير الفعلى على افكاره كان على ايه حالة شديداً وقد كتب السر كلارفورد يقول :ـ

« ان جلالته فى حيرة لا يدرى ما هى الخطة التي يتخذها ولا يعلم ماذا يفعل »

فحسنت حكومة المستر غلادستون مركزها تحسيناً بيناً فى الخطة التى جرت عليها فى هذه الحادثة ورأى الشعب البريطانى كما رأت الدول الاجنبية ان حكومة الاحرار تستطيع عند الحاجة أن تعمل بحزم وقوة وازداد العضو الحر « الامبريالى » تملقاً بحزبه وباهى الاحرار أنفسهم وفاخروا قائلين ان العالم رأى ان خصومهم السياسيين لم يحتكروا كل السجايا والمواهب للتصرف فى الشؤون الخارجية . اما الاعضاء المعتدلون من الاحزاب المختلفة فانهم سروا سروراً كثيراً من الشكل المرضى الذى انتهت اليه الحالة

أما المنتقدون من الخصوم فى الخارج فانهم تفوهوا ببعض عبارات الاحتجاج غير انهم ـ كما هى الحالة دائما ـ قعدوا عن اتيان أية حركة

كانت عند ما رأوا الحزم والثبات الذين أبداهما خصومهم

ثم انه لم ينقض بعض الزمن حتى اتضح ان تعيين رياض باشا رئيسا للنظار كان خطأ على ان جميع الظروف كانت وقت تعيينه تحسن ذلك التعيين وتدل على انه قرين الصواب وكنت أنا أعتقد ان خير ما يجب عمله وتقضى به الحكمة ان لا يسار بشدة فى معاكسة الحركة الاسلامية التى أثارها سلوك الخديوى بل يجب السعي لارشادها وقيادتها وقد كان مجال الاختيار لمن يصلح لهذه القيادة محدوداً فالمصريون المتفرنجون لا نفوذ أو تأثير لهم بين المسلمين ولا يوجد بين المعممين رجل له من المعارف والاختبار ما يؤهله للارتقاء الى منصب وزير والباشا القديم المتخرج من « المدرسة التركية » لا يجوز الافتكار به لانه اذا عين لا يكون هناك شك بوقوع النزاع بينه وبين كل موظف أوروبى فى البلاد بينما هو فى الوقت ذاته لا يستطيع ان يمتلك عواطف الاهالى وينال رضاهم

فالخيار اذن فى تجربة طريقة ارشاد الحركة الاسلامية ينحصر فى رياض باشا . فانه قد كان أقل « اوروبية » من المصريين المتفرنجين والارمن وفى نفس الوقت ـ على ما كنت أرجو وأعتقد ـ أقل اسلامية من اتباعه المسلمين وقد تولى منصب رئاسة النظار أكثر من مرة ويعرف ـ أو كان يجب أن يعرف ـ الخطر من تشجيع الاراء والمبادىء العرابية التى كانت قد بدأت بالظهور تحت اسم جديد هو لقب « خديوية » وقد شهد بلاده فى مخالب الثورة التى لم تقمع الا بتداخل انكلترا العسكرى

وكان رياض باشا فوق ذلك نافذ الكلمة فاذا استعمل نفوذه بطريقة تليق بمقام الحاكم واجتهد في أن يوفق بين المصالح المتضاربة تخطو مصر بلا شك خطوة أكيدة في سبيل الاستقلال

على ان جميع الامال التي كنت أعلل النفس بها بان يتبع رياض باشا سبيل الحكمة والرشاد ذهبت ادراج الرياح فبدلا من ان يلح على الخديوى الشاب بان يسير بتعقل وبدلا من أن يقوده في طريق التوفيق والمسالمة حسن له مسلكه الحديث وشجعه على العمل في معاكسة انكلترا . ففي يوم ١٩ يناير قابل رياض باشا السر الون بالمر وكان يستعمل في الحديث معه حرية أكثر من التي يستعملها معي . وهذا ما أرسلته للورد روزبري عن الحديث الذى دار في تلك المقابلة

« لقد استنتج السر الون بالمر ان سعادته ينوي ان ينحاز بالكلية الى جانب الخديوي ولم يكن مطلقاً راضياً من اللهجة التي استعملها رئيس النظار في حديثه وقد قال له رياض باشا في سياق الحديث ان سلوك الخديوي قد رفعه في أعين الشعب واكسبه احتراماً تاماً وان جميع المصريين الآن في جانبه . أما أنا فأعتقد ان هذا القول قد يصدق في طبقة (الباشوات)

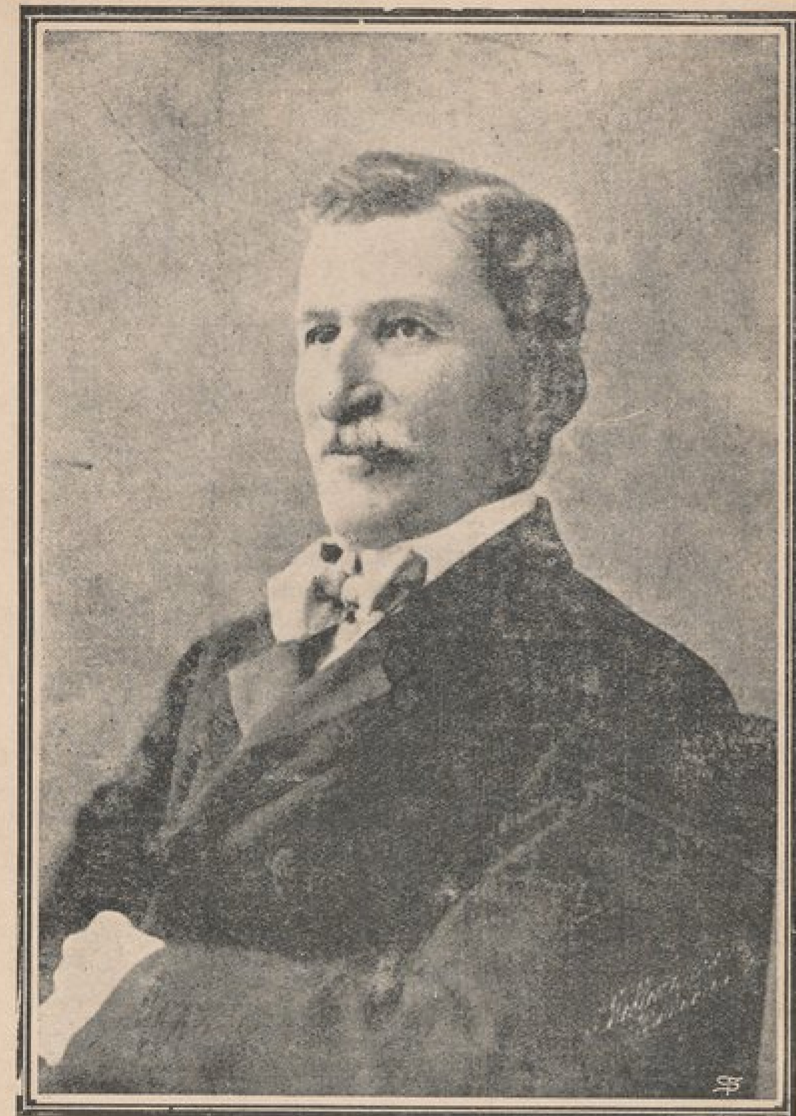
* * *

حصلت تغييرات وزارية عديده في اثناء حكم توفيق باشا وكان يحدث معها بعض الحركة والتحدث في مجالس مصر غير ان ثورة الافكار في تلك الحالات كانت تسكن سريعا . أما في هذه المرة فقد اتضح ان التهييج العام قد تجاوز ذلك الحد وقد أخبرني صديق مصرى ان الحالة كانت كثيرة الشبه بالتي كانت عليه عند بدء الثورة العرابية غير ان الفرق

الوحيد هو ان الخديوى نفسه في هذه المرة قائد الحركة وقد التف حول الشاب الطائش كل « باشا » حرم من امتيازاته او كبح جماح سلطته التى كان يسيء استعمالها . وكل مسلم متعصب يلعن الكفرة فى قلبه وكل طالب منصب خاب مسعاه وكل موظف خائن حرمته الرقابة البريطانية من كسبه المحرم وكل شاب خفيف العقل من المصريين يعتقد انه مساو - ان لم يكن ارفع - من رئيسه الانكليزى جميع هؤلاء التفوا حول الخديوى وبدون ان يعرفوا على الارجح ماهم فاعلون رفعوا راية الثورة ضد المدنية الغربية

وهكذا اتحد المصرى المتفرنج الذى كان يتظاهر بالاصلاح مع الباشا المتقهقر الذى كان يتحسر على الزمن الذى كانت البلاد فيه تحكم بالكرباج والرشوة والفساد وأولت الجرائد المعادية للانكليز الحوادث التى جرت حديثا على غير حقيقتها فقالت ان الخديوى نال فوزا مجيداً وانكرت كل الانكار انه وعد باتباع مشورة الانكليز واقيمت مظاهرة سخط استعمل معها العنف امام ادارة جريدة المقطم وهى جريدة وطنية متشيعة للانكليز وعقدت الاجتماعات في الاقاليم استعملت فيها لغة العداء الشديد للاوربيين وجاءت الوفود الى مصر لتهنىء الخديوي على مسلك الوطنية الذى سلكه وتولى السكان الاوربيون الخوف الشديد وبدأت المصارف المحلية ترفض المعاملات والتسليف

على انه رغما عن كل هذه الدلائل الخارجية الظاهرة فقد كانت الحركة بالحقيقة سطحية وهمية فان مشايخ القرى المساكين الجهلاء



المرحوم مصطفى باشا فهمي

الذين أرسلوا رسائل التهنئة للخديوى اطاعة لامر « الباشاوات » كانوا يتمنون دائما فى قلوبهم بكل اخلاص ان يثبت الانكليز فى وجه الخديوى وينقذونهم من الرجوع الى عهد الاساءآت والمظالم الماضية. ولم يكن فى البلاد شخص واحد لا يرتعب ولا ينخلع فؤاده لقبول الحكومة البريطانية مطالب الباشوات فتسحب جنودها من مصر

لقد يصعب على العقل الغربى ان يتصور ان رجلا واحداً يستطيع ان يكون فى وقت واحد وطنيا غيوراً يرغب من صميم فؤاده ان تنجلى الجنود البريطانية عن مصر ثم نصيراً للحكومة الصالحة التى تود بقاءهم على انى اذا لم أكن قد أقنعت القارىء بان المصرى يستطيع ذلك ويملك هذه الموهبة فقد ذهب سدى كل ما كتبته فى كتابى « مصر الحديثة » عن الاخلاق الشرقية وعدم ثباتها وكثرة تقلبها

غير ان هذه الحركة وان تكن سطحية لان عشرة ملايين من المصريين الذين لا صوت لهم لم يشتركوا بها ولم يعطفوا عليها الا انها كانت حركة مؤذية سيئة اذ لم تقمع فقد تؤدي الى مشاكل خطيرة وتصعب معرفة ما ينتج عند ما يتولى أفراد لا ضمير ولا ذمة لهم قيادة شعب جاهل ساذج

وزد على ذلك فان عدم وجود هذه الحركة بالمعنى الحقيقى لم يكن يعرفه الا الذين يعرفون البلاد بعض المعرفة الصحيحة وكل شخص آخر بعيداً كان أو قريبا يرقب الحالة ولكنه قليل المعرفة قد ينخدع بالغيرة الوطنية والحماسة الشديدة اللتين كان يغالى كثيراً فى التظاهر بهما

ان « الباشوات » كانوا بلا شك يعبرون عن آراء وأماني لاتنطبق على رغائب الشعب المصرى الحقيقية غير انه لما كان ذلك الشعب صامتا اما لجهله أو لخوفه فقد كان صوت أولئك الباشوات عاليا ليس باللغة العربية فقط بل بافصح اللغات البارزية . لذلك كان من السهل جداً ان يقع الشخص الذى يراقب مجرى الحوادث عرضة للخطا فيخلط بين صوت (الباشاوات) وصوت المصريين الحقيقيين

على الطبيب ان يتحقق من حقيقة المرض ويعرف أعراضه ويثق من اصابته فى تشخيصه قبل أن يصف العلاج . أما أنا فلم يكن عندى أدنى ريب فى أن مصابنا الحقيقي كان يعود فى أسبابه الى الاعتقاد المتين بان الحكومة البريطانية التى كانت تتولى زمام الاحكام هى على وشك ان تتراخى فى القبض على أزمة مصر وان تتخلى عنها . ولما كان هذا هو الداء كان الدواء بسيطا جداً وهو زيادة الحامية البريطانية زيادة تأتي بفائدتين الاولى توطيد النظام العام الذى كان مهدداً كل التهديد والثانية تهدئة بحر السياسة المزبد وذلك عند ما يتضح ويظهر ان الآراء المحلية أخطأت خطأ أكيداً فى فهم حقيقة مسلك الحكومة البريطانية لذلك أرسلت الى اللورد روزبرى البرقية الآتية :ـ

«اني وان كنت لا أجد وجهاً لعدم الرضا والشكوى من لهجة الخديوى وتصرفه الا انى فى الوقت نفسه أنظر بقلق الى الحالة المحلية . فقد أصبح رياض باشا على ما فهمت في المدة الاخيرة متديناً كل التدين ولذلك فهو يميل الى اتباع روح التعصب والعداء نحو الاوروبيين : ولما كان الخديوي فى الماضي يشعر بنفور شديد من رياض

باشا فقد تستميله اليه الآن مظاهره الاستبدادية ويتحد الاثنان للعمل ضد انكلترا وفى هذه الحالة تحدث المشاكل

وقد زار الخديوي أمس جمهور من الوطنيين ومع ان هذه المظاهرة كانت على نوع ما مدبرة ومع ان الخديوي لم يكتسب بالفعل حظوة حقيقية في أعين الجمهور غير انه لا يحتاج الى كثير ليصبح الناس وهم ينظرون اليه نظرهم الى المصري الممتلىء غيرة ووطنية وعداء للاجانب والمسيحيين . وقد اتخذت الصحافة التي تعبر عن الشعور الاسلامي الشديد لهجة شديدة مؤذية .

ومن رأي الجنرال واكر ورأيي ان الحامية البريطانية ضعيفة جداً وأود كثيراً ان أعلن حالا انه قد تقرر زيادتها

ولا أعتقد ان حكومة جلالة الملكة تستطيع ان تقول أو تفعل شيئاً يؤثر ما يؤثره اتباع هذا الاقتراح الذي أوصى بكل شدة بالموافقة عليه واني أرغب أن أعلن هذا الامر قبل ان يجد الخديوى أو رياض باشا فرصة كافية للاقدام على ارتكاب عمل آخر من أعمال الطيش والحماقة »

أرسلت هذه البرقية وبعد مفاوضات أخرى تلقيت بمزيد الارتياح الرسالة البرقيه التالية :ــ

« لقد قررت حكومة جلالة الملكة بالنظر للحوادث الاخيرة وللرأي الذي أبديتموه أنتم والقائد البريطاني العام ان تزيد الحامية البريطانية في مصر فأرجوك ان تبلغ هذا القرار للخديوى ورئيس نظاره بدون ان تبين لهما السبب الذي دعا الى هذا القرار »

فكانت نتيجة هذا الاعلان سريعة جداً فان خطة رياض باشا تغيرت وبدأ الاضطراب الذى ساعد سلوكه السابق على اثارته يخمد . وتوقفت حركة الهياج ضد الاوربيين وكانت قد سرت فى الاقاليم وهدأت خواطر الاوربيين والوطنيين أصحاب الاميال الصحيحة وشعر الجميع ان الحكومة البريطانية أظهرت بكل شدة ان لصبرها الطويل حداً وانها فى ساعة

الحاجة تعمل ما به مصلحة المدنية

وبعد هذا بقليل نشر اللورد روزبرى بيانا يوضح آراء الحكومة بشأن الحالة المصرية وقد ختم هذا البيان بعد شرح الحوادث المتقدمة بما يأتى

وقد يقال اذا وقعت صعوبات أخرى ان الاحوال التى دعت للاحتلال البريطاني قد تبدلت وقد يتساءل البعض عما اذا كان تغير الظروف يقتضي تغييراً مناسباً له في السياسة وما اذا كان الاحتلال يدوم رغم ارادة البلاد كما قد يبدو ورغم شعور القسم الاكبر من السكان أو ان الافضل العدول عنه وابطاله

فعلى هذا أجيب ولو ان بعض الاعتبارات الاولية يعاكس بعضها البعض الآخر أولا — ان من الواجب الاهتمام قبل كل شيء بمصالح الجالية الاوروبية في مصر وبسلامة أفرادها . ثانياً : — انه ليس من الواضح مطلقاً ان شعور السكان الوطنيين الحقيقي في طول البلاد وعرضها هو على شيء سوي المودة والشكران مع ان من الصعب الوصول الى اعلان ذلك بشكل قطعي صريح . لذلك لا يكون من الحق والصواب ان سياسة هذه البلاد المبنية على اعتبار الامور التي لها أهمية دائمة يصير تعديلها اجابة لدوافع شخصية تبدو بسرعة أو لهياج قصير العمر يحدث بين فريق معلوم من السكان ثالثاً : — ان من المستحيل الرجوع حالا وبدون ترو وحال ظهور أول صعوبة عن عمل أقدمنا عليه أمام الجميع فى مصلحة أوربا العامة ومصلحة المدنية الراقية وان نتخلى عن نتائج حسنة فى ذلك السبيل توصلنا اليها بعد الاجتهاد مدة عشر سنوات رابعاً : يرجح كثيراً ان انسحاب الجنود البريطانية تحت ظروف كالظروف الحالية ينتج عنه رجوع البلاد الى نظام الحكومة الفاسدة المستبدة الذي كان في العهد الماضي ويتلو ذلك اضطراب وتشويش قد يستدعيان التداخل مرة ثانية تحت ظروف أصعب كثيراً من الظروف الاولى ولو انه ليس هذا محل البحث في الكيفية التى يكون عليها ذلك التداخل

كل هذه الاعتبارات تدعو الى نتيجة واحدة وهي ان الخطة الوحيدة التى يجب اتباعها في الوقت الحاضر هى انه يجب علينا ان نؤيد النظام الذي وضعت قواعده

بإرشاداتنا وان نستمر بدون انقطاع وبصبر وثبات على وضع قواعد مكينة للنظامات القضائية والادارية التى تكون بها الضمانة الكفاية لسعادة مصر في المستقبل

وقد تقع والحق يقال ظروف كالتي أشرت اليها تستحثنى لوجوب الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومات الاوربية والحكومة التى لها السيادة على مصر

ولا فائدة في الوقت الحاضر من البحث فيما قد يري ان من الواجب اقتراحه فى تلك الظروف كذلك لا حاجة لنا لان نتنبأ عن النتيجة غير ان مايلى هو أقل مايقرر بلا ريب وهو :ـ

انه لايجوز مطلقاً افلات مصر من الرقابة الاوروبية التى تستدعى الحالة اظهارها بكيفية أشد وأصعب من الكيفية الحاضرة . ان الاضطرار في ذلك غير منظور قريباً غير ان الحوادث الاخيرة تضطرنا لان نبحث فيه ونقدر وقوعه .ولا نستطيع مطلقاً من الوجهة الاخري ان لا نري الى أية درجة تؤخر هذه الحوادث توطيد الامن والنظام والعدالة وحسن سير الحكومة تلك الامور التي أعلنت حكومة جلالة الملكة ووافق السلطان والدول الاوروبية على ان ضمانها هو الاساس الوحيد والضمان الاكيد الذي يتخذ مبدأ أولياً لجلاء الجنود البريطانية عن مصر »

*
* *

ان اللورد روزبرى استحق على عمله هذا كل شكران من انكلترا ومصر فانه وضع للشؤون المصرية أفضل أساس سياسي متين يستطاع وضعه أثناء تلك الاحوال الحرجة . وقضى قضاء مبرما على فكرة الجلاء التى كانت تجول فى رؤوس البعض بدون النظر الى النتائج التى تتوقف على ذلك وبين للجميع ان الامة العظيمة لا تستطيع ان تتنصل بلا مبالاة من المسئولية التى اتخذتها على عاتقها وتعهدت بها امام كل العالم

ولما كان يوم ٢٦ يناير أرسلت للورد روزبرى البرقية الآتية :

« انى أعتقد ان الدرس الذي تلقنه الخديوي الآن يجعل سموه يحترس فى سلوكه فى الوقت الحاضر »

وقد أصبت فى قولى هذا لانه مر عام كامل قبل ان تلتهب نار العداء ضد انكلترا التى كان الخديوى قد استطاع بمهارته ان يخفى بدخان الخديعة لهيبها فألجأتنا الضرورة الى أن نلق عليه أمثولة جديدة وسأبحث الآن في الحوادث التى اقتضت هذه الامثولة

الفصل الرابع

من يناير ١٨٩٣ الى نوفمبر ١٨٩٥

مسلك رياض باشا ـ زيارة الخديوي للاستانة ـ اشتداد المعارضة في مصر تعيين ماهر باشا ناظراً للحربية ـ حرج الموقف ـ أوامر اللورد روزبرى ـ خطة فرنسا وروسيا ـ اذعان الخديوي ـ استقالة رياض باشا ـ نوبار باشا يؤلف الوزارة ـ فشل تجربة رياض ـ مصطفى باشا فهمي يخلف نوبار باشا ـ الاختبار الذى اكتسبه الخديوي ـ مخاطبات مع اللورد روزبري

فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ أرسلت برقية الى اللورد روزبرى قلت فيها

« ان الحالة فى المستقبل القريب تتوقف بنوع أخص على النفوذ الذى يستطيع رياض باشا أن يستعمله للتأثير على ذهن الخديوى »

على ان الامر انجلى بمرور الايام عن نقطتين كانتا تزدادان كل يوم وضوحا وجلاء . الاولى اما ان رياض باشا لم يكن راغبا فى التأثير على الخديوى ليخفف من عدائة لانكلترا وأما انه كان عاجزاً عن ذلك . والثانية هي ان نظام الاحوال الذى كنت أعلل النفس بتأييده جاء على عكس

المرغوب فان رياض باشا لم يؤثر بالخديوى بل ان الخديوى وحاشيته هم الذين أثروا فى رياض باشا

ان رياض باشا عند ما كان وزيراً فى عهد اسماعيل باشا كان يتصرف بامور وأحوال عرفها حق المعرفة وفهمها كل الفهم فأبدى فى أعماله شجاعة كبرى ومقدرة حقيقية على ادارة شؤون الحكومة فلا يجب مطلقا أن تثلم الحوادث التى اروبها الآن حسن الخدمات الجليلة التى أداها لبلاده فى ذلك العهد أو تسدل عليها حجاباً من الظلام . وذلك لانه قضى عليه عام ١٨٩٣ أى العام الذى وقعت فيه هذه الحوادث أن يتصرف فى أحوال وشؤون لم يكن يفهمها فهما تاما

ان رياض باشا لم يكن له والحق يقال الاطلاع السياسى الكافى لمكافحة حالة لاينكر انها كانت محفوفة بالصعوبات . فانه كان عدواً لما هو اوروبى بالمعنى الصحيح حتى انه كان يود أن ينقص الرقابة الاوربية على الادارة المصرية الى درجة العدم غير انه كان يخاف أن يرخى العنان لامياله الحقيقية فكان يثير التعصب الاسلامى ثم يرتعب من نتيجة أعماله . وكان يكره الانكليز غير انه يفضل ان يقع فى آيدى انكلترا من ان يكون فى ايدى فرنسا . وكان يكره النظامات النيابية ومع ذلك فقد نشط الهيئة البارلمانية المفتعلة فى مصر وشجعها على توطيد مركزها لمقاومة انكلترا والتهجم عليها ثم انه كان يخشى نتائج اعادة السلطة الشخصية للخديوى التى طالما أسيء استعمالها الا انه امتنع عن معارضة وساوس واهواء مولاه الشاب

واطواره الغربية . وكان يكره الافكار العرابية ومع ذلك سمح لنفسه ان تساق الى محالفة غير طبيعية مع أشخاص كان يعرف كل المعرفة انهم يسعون كل السعي باذلين مجهودات عظيمة فى سبيل تحقيق امنية العرابيين وهى ان يسود ما هو مصرى بحت على الهيئات التركية المتمصرة فى هيئة مصر الوطنية . وكان يتمنى ان يفارق كل موظف أوروبى البلاد غير انه كان فى كل اعماله يضطر ان يعترف بانه لاغنى له عن الاوروبيين . وكان يكره الصحافة الحرة كل الكره ومع ذلك كان ينشط منتهى الجسارة والوقاحة ويشجعها بين طبقة من الصحف المؤذية

وهكذا كانت أعماله وتصرفاته صورة حقيقية للاضطراب والارتباك السائد فى عقله . فكان على الدوام يسير سيراً مضاداً لما هو اوروبى ثم بعد ذلك تضطره الظروف ان ينكص على اعقابه . من ذلك انه رفض ان يسمح للسرجون سكوت وغيره من الموظفين البريطانيين بحضور جلسات مجلس النظار ثم اكره ان يوقع امراً يلغى قراره السابق. وأصدر منشوراً نزقا جوهره امر جميع الموظفين المحليين بالامتناع عن مفاوضة ضباط البوليس البريطانيين ثم لم يلبث ان اصدر منشوراً آخر يضاد اوامره السابقة على خط مستقيم . وكان فى الدقيقة الواحدة يشجع الصحافة المتعصبة فى حملتها على انكلترا ثم ينقلب فى الدقيقة الاخرى يغرى احد الصحافيين المشهورين بتعصبهم بمبلغ وافر من المال ليوقف جريدته ويهجر البلاد

* * *

لم يقع من الحوادث عام ١٨٩٣ ما يستحق الذكر سوى زيارة الخديوى للاستانة ومعه تجران باشا وقد كان ينتظر اشياء كثيرة عظيمة من وراء هذه الزيارة فان الخديوى بدأ حكمه بمماكسة الاتراك والعمل ضدهم الا انه انقلب الى عكس ذلك بعامل الكره الشديد لانكلترا. واجتهد ان يكتسب عطف الترك عليه ووقوفهم الى جانبه: واستغاث بالسلطان لينقذه من حمل النير البريطانى واصفا متاعب الاحتلال البريطانى موجها شكاوى عديدة لا اساس لها الى الموظفين البريطانيين. وبينما كان الخديوى يفعل هذا الامر كان تجران باشا يطوف السفارات الاجنبية فى الاستانة مدافعا عن البلاد التى استوطنها ومؤيداً حجتها.

وسافر ايضا وفد من مشايخ مصر الى الاستانه ليرفع عريضة الى السلطان بصفته خليفة المسلمين يلتمسون منه ان ينظر فى امرهم مع ذلك العدو الاجنبي الذى احتل بلادهم متذرعا بحجج لا اصل لها وقد رسخت قدماه فى البلاد وهو رفض الا ان يبقى منجسا ارضها بوجوده رغم وعوده العديدة بأنه لا يطيل الاقامة

على ان هذا الوفد لم يلق الا الفشل التام فان السلطان على ما جاء من السفير البريطانى فى الاستانة ـ نصح للخديوى بطريقة أبوية ان يفوض أمره الى الله ويرضى بما قسم له ويثق بفعل الزمن محافظاً دائما على العلاقات الحسنة مع الانكليز

أما تجران فان السلطان استدعاه وأنذره ان لا يسير على خطة فى

السياسة قد ينتج عنها ارتباك ومتاعب وان لا يشير على الخديوى بمثل ذلك. فكانت النتيجة ان سلوك تجران باشا تغير تغيراً بيناً فأبدى رغبة أكيدة فى العمل على وفاق مع الانكليز وقال للسفير الايطالى فى الاستانة ان «زيارة الخديوى للاستانة قد قضت على كثير من الاحلام التى كان يحلم بها من قبل»

أما عن السلطان فقد كتب السفير البريطانى السر ارثور نكلسون يقول:

« انى قد علمت من أمور كثيرة ان السلطان خائف من انكلترا كثيراً ورفضه اجابة الخديوى الى رغباته ناتج عن هذا الخوف »

أما عريضة المشايخ والاعيان فان السلطان لاسباب معلومة كان من طبعه انه يكره المظاهرات على أنواعها

وقد كتب السر ارثور نكولسون يقول.

« ان الاعيان أكثر استياء من الخديوى فان الوفد قد فشل فى مهمته كل الفشل واذا صدق مخبري فان المراقبة شديدة عليهم لدرجة جعلتهم يتضايقون منها ولم يسمح لهم بالدخول الى حضرة السلطان واذا دخلوا حديقة يلدز لا يسمح لهم بالاقتراب من كشك جلالته وقد بقيت عريضتهم فى غلافها وزد على ذلك انهم منعوا من رؤيه الخديوي أو الاقامة قريباً من موضع اقامته »

ومهما تكن البواعث التى جعلت السلطان يعاملهم هذه المعاملات فلا ريب انهم نالوا ما يستحقون. فان هذه العريضة كانت ألطف فصل هزلى فى رواية الحركة ضد الانكليز. وقد سئل شيخ كبير السن معروف بميله للانكليز لماذا وقع تلك العريضة فقال. – « كلها كلام فارغ فانى كثيراً ما أقول لجملى أو حصانى اذا ضايقنى بشيء « لعنة الله عليك أو قاتلك الله

يا ابن الخنزير » ولو كنت أعلم ان ما أطلبه وأدعو به سيكون لكنت ألزم الصمت غير انى كنت أعلم ان الحيوان سوف لا يناله أذى. وهكذا حالى فى العريضة فانى أعلم ان الانكليز باقون هنا وقعتها أو لم أوقعها . لذلك أنا أرضى مولاى الخديوى بتوقيعها والانكليز باقون على كل حال يحافظون على مصالحى وأرزاقى والسرور يشمل الجميع »

هـذا ما قاله ذلك الشيخ ولا ريب فى ان كثيرين من الذين وقعوا العريضة كانوا على هذا الرأى

هذه هى النتيجة الوحيدة من زيارة الخديوى للاستانة فانه اقتنع بألا ينتظر أقل مساعدة من تلك الجهة

ذهب شاهراً الحرب وعاد خصماً مؤدباً مكسور الخاطر . وقد كنت أقدر ان نتيجة الزيارة ستكون شيئاً من هذا النوع ولذا لم أعمل شيئاً لمنعها أو العدول عنها مع ان كثيرين قالوا انه كان ينبغي ان أفعل ذلك

***

ذهبت الى انكلترا فى أوائل يوليه ولما عدت منها رأيت ان زئبق السياسة يدل على قرب هبوب العاصفة فقد كان فى كل مصلحة من مصالح الحكومة شيء من الخلاف الظاهر بين النظار المصريين والموظفين البريطانيين الذين فى خدمة الحكومة فالمصريون كانوا يبدون العداء والمعارضة والانكليز يبدون الاستياء ويتبرمون من المعارضة التى كانوا يلقونها وقد كان استياؤهم أمراً طبيعياً غير انهم لم يلاحظوا بقدر اللازم صعوبات الحالة السائدة

وقد كنت أرى ان المعارضة اتخذت شكلا يصعب جدا محاربته فاذا وقع خلاف ظاهر واضح كنت أدعى للمداخلة فأحل عقدة الخلاف على شكل مرض غير انه يستحيل ان أستطيع التداخل فى كل أمر طفيف من أعمال الادارة فان معظم المماكسة كان فى أمور طفيفة يصعب الشعور بها ولمسها غير ان ذلك لايقلل أضرارها وأذاها . وهكذا وضعت ألوف من العراقيل الصغيرة فى سبيل عمل لاصلاح لانه اذا نظرنا للحقيقة نرى ان الموظفين كلهم من أكبر كبير الى أصغر صغير كانوا تابعين لعصابة الحركة ضد الانكليز ولم يكن ذلك مطلقا لانهم جميعا يكرهون الانكليز بل ان سبب سلوكهم هـذا يعود الى علمهم بأن ترقيهم وتقـدمهم متوقف على الخديوى ورياض باشا . وقد سمح هذان الاثنان بأن يفهم الجميع انه لايجد أحد حظوة فى عيونهما غير المعروفين بعدائهم للانكليز . وأظهر الخديوى عداء واضحا لكل من رأى انه يتودد للموظفين البريطانيين أو يبدى أقل رغبة فى مساعدتهم فى أعمالهم . وكان الخديوى عند مجيء المشايخ والعمد الى مصر لتقديم الاحترام له يقصيهم جانبا ويسيء اليهم لانهم أصدقاء الانكليز وقد حرم أحد كبار أصحاب الاملاك من أعيان الوجه القبلى من الدخول الى السراى الخديوية طول حياته وقيل له انه مادام قد انضم الى الانكليز فالاحرى به ان لا يختلط الا بهم وقد كان ذنب هذا الرجل الوحيد ان بينه وبين بعض الضباط البريطانيين فى البوليس علاقات ودية وكان ظاهرا كل الظهور ان هذه الحالة لا يجب ان تدوم الا انى لم

اكن أشأ ان ابدأ في ايجاد الازمة فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين مختارا ان لا اقاتل الا فى الميدان الذى يوافقنى فانه كان من الواجب ألا يقع النزاع الا لامر هام يدركه الشعب البريطانى ولا يكون فيه من الوجهة الاخرى باب لتداخل أية دولة أجنبية . ولما كنت أعرف طبائع القوم كنت على ثقة تامة بانى اذا استطعت الصبر فجهالة أولئك الخصوم ستمكننى من الفرصة المناسبة لاضرب الضربة القاضية . وقد كان ماقدرت

***

أسندت اثناء غيابى فى انكلترا وكالة نظارة الحربية الى ماهر باشا فحالما سمعت بالخبر شعرت بان هذا التعيين مقدمة للمتاعب . وذلك ان الخديوى كان قد أظهر خطأ كبيرا وقلة تبصر بالتصرف بالشؤون العسكرية فلما تولى ماهر باشا منصبه وكان حائزا لرضاء الخديوى وثقته بدأ يعمل لتقويض سلطة الجنرال كتشنر القائد العام للجيش المصرى (سردار) (١)

وفى أوائل يناير ١٨٩٤ سافر الخديوى ومعه ماهر باشا صاعدا فى النيل وكان مختار باشا قبل ذلك بوقت قصير قد تعهد الجنود المصرية المعسكرة فى اصوان وكورسكو ووادي حلفا وامتدح كفاءتها مدحا كثيرا . فالخديوى الشاب الذى كان بالطبع يجهل الامور العسكرية جهلا تاما رأى غير ماراه القائد المجرب الذي قاد جنود سلطانه البواسل فى ميادين القتال . فأمطر

---

(١) ان ماهر باشا مثل كثيرين غيره من الموظفين المصريين أدرك فيما بعد خطأ سياسة العداء للانكليز وتولى منصباً ملكياً سارفيه بكل وفاق مع الموظفين البريطانيين

انتقاداته الصبيانية على كل شيء رآه وأهان الضباط البريطانيين وبذل غاية جهده بان يبذر بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش وكانت النهاية ان المسألة بلغت أشدها فى وادى حلفا فجاءنى فى يوم ١٩ يناير التلغراف الآتى من الجنرال كتشنر

« لقد أبدى سمو الخديوى فى الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقرة لهم وبعد ذلك قال لى ان من رأيه انه من العار أن يكون الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم الكفاءة. فأسرعت عند سماعي هذا القول برفع استقالتي مستعملا لهجة الاحترام. على اني أقول انه قد ظهر جلياً لى ولسواي ان الخديوى من حين وصوله الى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع الضباط الانكليز وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الانتقادات التى لا محل ولا مبرر لها. لذلك شعرت باني لا أستطيع أن أدع ملاحظات سموه الشائنة للجيش المصري تمر بدون أن أقدم احتجاجاً رسمياً محافظة على شرفهم وحقوقهم فلما فعلت ذلك أصبح سموه كثير التودد ورغب الى مكرراً ان استعيد استقالتى فاخبرت سموه أنه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون بهذه الصفة العلانية فان مركزهم في البلاد يمسي وليس بالامكان تأييده وانه اذا دام هذا الحال يصعب على جداً الحصول على ضباط أكفاء يقبلون الخدمة في الجيش المصري فأكد لى سموه ان له الثقة التامة بي أما أنا فجفلته يفهم اني ربما لا أصر على استقالتي ولواني لم استردها نهائيا »

قرأت هـذا التلغراف وكان اول ما جال بخاطرى حرج الموقف وخطورة الحادثة التى حوى وصفها. فانه اذا كان هناك شيء يطبعه فى الذهن قبل سواه التدريب السياسى الذى تلقيته فهو شدة الخطر من العبث بنظام جيش مسلح ومن الاخلال بالضبط والربط بين افراده. وهـذا الخطأ وهذا الخطر اللذان هما عظيمان فى حـد ذاتهما فى كل الظروف يزدادان

عشرة أضعاف عند ما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط اوربيين مسيحيين بينما باقى افراده من الافريقيين والاسيويين المسلمين

وقد صرف الضباط البريطانيون عشر سنوات يبذلون كل قواهم فى افهام الجندى المصرى ان اقدس واجباته الطاعة والاخلاص للخديوى ولا شيء من الغرابة فى عملهم هذا لان وجودهم فى مصر هو نتيجة انتقاض الجيش المصرى على الخديوى السابق . أما الآن فقد انعكس الامر وقام الخديوي الشاب يحرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم . وبذلك ضرب بفأسه على جذور النظام العسكرى . وياليته وقف عند هذه الحد

ان الجيش المصرى جيش متجانس وهو مؤلف من السودانيين ومن الفلاحين وهناك شيء من العداء لم يبرح موجوداً بين الجنسين فالخديوى - وربما كان لايعلم تماماً ما هو فاعل - نفخ في ذلك العداء واضرم ناره

انه يصعب جداً ايجاد لغة تكفى للتعبير عن مضار سلوك كهذا السلوك ولا أتذكر فى كل عهد اختباراتى انى رأيت سلوكاً سيئاً من أى رجل فى منصب كبير يضارع فى ضرره واذاه سلوك الخديوى عباس فى هذه الحادثة .

*
* *

اما الخاطر الثانى الذى خطر لى فهو ان الفرصة التى كنت ارقبها قد جاءت وانه والحق يقال لمن الصعب اختيار ميدان للواقعة أنسب من

هذا الميدان . فان الاراء كانت متفقة حتى آراء الناقدين المعادين لنا على ان لعمل الذى عمله الضباط البريطانيون فى مصر فى ايجاد جيش منظم من العدم هو عمل يستحق كل مدح واطراء . ولا حاجة للقول ان رأى الخديوى الشخصى فى امر كهذا لا قيمة له مطلقا . ثم ان تذكارات حوادث سنة ١٨٨٢ كانت لا تزال جديدة فى اذهان الشعب وكل انسان خصه الله بشىء من الذكاء يرى لمجرد النظر انه من الخطر ان يسمح للخديوى بالاستمرار على هذه الخطة خطة العناد والطيش بدون رادع . ولو ظل يلعب بجنوده ويقتصر تداخله على الامور الطفيفة دون ان يمس جوهر النظام العسكرى لظل الصبر الذى يستعمله كبار السن مع الشبان بكل رضاء مستعملا ... ولئن سبب سلوكه كثيرا من المتاعب التى لا لزوم لها . غير ان اقصى حدود الكرم والنبل والجود لا تجيز سلوك شاب يحرض – لمجرد اندفاعه فى روح المجازفة والبطر – جيشه الخاص على العصيان مهددا بذلك ان يجر على سواه نتائج جهالته وطيشه

فالانكليز يعترضون بلا ريب على سلوكه نحو الضباط البريطانيين الذين يحق لهم ان يفاخروا بأعمالهم والفرنسويون لا يوافقون على هذا السلوك لان تحسين نظام الجيش المصرى وكفاءته امر يهمهم كثيرا وذلك لانه اذا كانت الهيئة العسكرية فى مصر تختل وتضمحل فان ذلك يقضى على احد الاوجه الرئيسية التي يعتمدون عليها فى القول بوجوب جلاء الجنود البريطانيــة عن القطر المصرى . ومركز سلطان تركيا يشبه مركز



المرحوم رياض باشا

فرنسا من هذا القبيل

أما الدول الاخرى الموافقة على الاحتلال البريطانى فى مصر فانها ترى فى سلوك الخديوى سببا جديداً لدوام هذا الاحتلال

واذا انتقلنا الى النظار المصريين نرى انهم لا يستطيعون الدفاع عن الخديوى فى أمر كهذا وعلى الاخص لان رياض باشا اختبر بنفسه النتائج الوخيمة التى ينتجها عصيان الجيش وانتقاضه فمهما كان ميله شديداً لتعضيد الخديوى فى سياسة العداء للانكليز يتقاعس عن الاشتراك في سلوك كالسلوك المار ذكره

لهذه الاسباب شعرت بان الخديوى قد استحق العقاب وانه من مصلحة أوروبا ومصلحة مصر نفسها أن يعاقب عقاباً صارماً . على انى لم أشعر بذلك فقط بل شعرت انه بعمله هذا قد وضع نفسه فى موقف لا يصعب معه كثيراً توقيع العقاب عليه

على انه فى كل الاحوال السياسية مهما يكن مظهر الموقف سهلا فلا شك ان هناك صعوبات جمة واخطاراً كثيرة تحيط به . وعلى السياسى المحنك أن ينظر بكل دقة ولا يستخف بشىء من الاخطار التى تحيط بالحادث بل يقدرها حق قدرها

وقد يحدث بعض الاحيان عند سنوح الفرصة للضرب أن لا يكون من الصواب تأجيل ذلك بل يجب ضرب الضربة القاضية بلا تردد وقد كانت حادثة خلع الخديوى اسماعيل وضرب الاسكندرية من هذا النوع

على انه قد يكون الواجب فى بعض الاحوال الاخرى أن يقاوم الانسان التجربة والاغراء الذى يستحثه للضرب بشدة عند ما تأتيه الفرصة ليضرب ففى حادثة يناير ١٨٩٤ كان يجب - كما شعرت فى ذلك الوقت - أن تقاوم التجربة

ذلك لانى شعرت انه قد تنتج فائدة حسنة من الاعتدال والتروى في حين انه لو كانت الحكومة البريطانية تحاول أن تسيء استعمال مركزها وتذل الخديوى اذلالا شديداً فقد تخالف بذلك مبدأها والغاية التى تسعي اليها

وفوق ذلك كله ان الخديوى والذين حوله يقلبون وجه الحقيقة . فاذا أذيع فى الخارج ان شابا قليل الاختبار عوقب عقاباً صارما على هفوة صغيرة ارتكبها عن عدم اصالة فى الرأي فلا شك ان العواطف الانجليزية التى لا تبرح دائما كثيرة السخاء قد تنحاز الى جانب الخديوى

وزد على ما تقدم ان الشدة الزائدة تكون عذراً للسياسة الخارجية المعادية لنا . بينما الاعتدال يقفل فى وجهها سبل العمل . لهذه الاسباب قررت أن أطلب بالحاح وجوب تقديم الترضية الكافية من الخديوى على وجه لا يكون به اذلال متجاوز الحد له

انى أبدى هذه الملاحظات لان من أهم أغراضى فى الكتابة عن الشؤون المصرية أن أضع امام أبناء وطنى الذين يشتغلون فى ادارة الامور الشرقية أو سياستها امثلة تبين الكيفية التي عولجت بها الحوادث التى كانت تقع فى مصر من حين الى آخر وانى أترك لهم الحكم فيما اذا كانت هذه

العلاجات قد نجحت أو لم تنجح

***

والآن أعود الى سياق روايتي . ففي يوم ٢٠ يناير أرسلت البرقية الآتية الى الجنرال كتشنر

« اوافق موافقة تامة على ما فعلت ويجوز اذا رأيت انت موافقاً ان تبلغ الخديوي باني علمت بمزيد الاسف بالكيفية التي تكلم بها عن الجيش المصرى الذي لا شك في كفاءته وحسن نظامه وبأني قد أبلغت الحادث لوزارة الخارجية »

وأرسلت فى نفس الوقت برقية الى اللورد روزبرى اقترحت فيها نقل ماهر باشا من نظارة الحربية وانى اذا رأيت معارضة شديدة فى ذلك الجأ الى التهديد بان الجيش المصرى يوضع بكليته تحت امرة قائد جيش الاحتلال

وفي يوم ٢١ يناير جاءنى هذا الرد الحاسم من اللورد روزبرى

لقد تلقيت برقيتك رقم ٢٠ الجارى التى تبلغنى فيها العبارات المحقرة المهينة التى وجهها الخديوى الى السردار والضباط البريطانيين فى موقع وادى حلفا بشأن حالة الجيش المصري فعليك ان تخبر الخديوى باني أعتبر هذا العمل أمراً خطيراً . ويظهر انه قد أصبح عادة في سموه ان يهين الضباط البريطانيين وهذا أمر لا تستطيع حكومة جلالة الملكة ان تسمح به .

واني أرى ان نقل ماهر باشا الذي هو مستشار سوء وسبب شقاق وعقبة فى سبيل التعاون والاتحاد على العمل ثم اصدار أمر عسكرى يثنى به على الضباط البريطانيين والجيش ـ هو الترضية الوحيدة التى يستطيع الخديوي تقديمها . وفي حالة رفضه اعطاء الترضية العادلة تنظر في استعمال الشدة التي يكون من ورائها وضع الجيش المصري رأساً تحت سلطة الحكومة البريطانية الفعلية وبذلك نوجد ضمانة كافية لحماية ضباط البريطانيين من المعاملة السيئة ثم في الوقت نفسه أنشر حوادث الاهانات

العديدة التي وقعت منه حتي يدرك الشعب هنا الحالة كما هي (١) »

فلما تلقيت هذا التلغراف قابلت رياض باشا وتجران باشا وأوضحت لهما خطورة الحادثة وطلبت نقل ماهر باشا واصدار أمر عسكرى يثنى الخديوى فيه على الجيش فأدرك الاثنان حماقة سلوك الخديوى غير انهما قالا انه قد يكون وقع خطأ فى فهم مقصوده فأجبتهما بانى لا أستطيع ان أعلل النفس بان حكومة جلالة الملكة تكتفي باى ايضاح شفاهى وان الترضية المطلوبة هي أقل ما يمكن قبوله . فأبرق النظار الى الخديوي . ولحسن الحظ لم يطلعوني على جوابه لانه كان بلا ريب غير مرض . فقرر رياض باشا عندئذ السفر بنفسه لمقابلة الخديوي والاجتهاد بتدبير الامر شفاهياً معه

وقد كانت مصر فى هذه الاثناء فى حالة غليان واضطراب والناس يتساءلون ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا وبأية خطة تظهران على ان مسلكهما كان كثير الشبه بما توقعت فان قنصل فرنسا جاءنى محاولا ان يحصل على شروط أفضل للخديوى فأخبرته بانه لا يمكن قبول شيء أنقص من الشروط التى طلبت وكان قنصلا روسيا وفرنسا لا يودان ان يقع خلاف شديد بين الحكومة البريطانية والخديوى فى أمر يكون الخديوى فيه مخطئاً خطأ ظاهراً . لذلك رغبا فى أن يستعملا نفوذهما فى سبيل التوفيق

(١) وقد أخبرنى اللورد روزبرى فى برقية خاصة رقم ٢١ يناير ان نشر الحوادث التى أشار اليها يثير سخطاً عظيما في انكلترا فاز الخديوى كان والحق يقال قد شكا شكاوي تافهة بعضها سفيه ضد الضباط الانكليز : وكانت آخر شكوى من هذا النوع ان ضابطاً مر به فى نصف الليل بدون ان يحييه وقد اتهم الخديوى ذلك الضابط بالسكر

وكانت النتيجة ان الخديوي أذعن لما طلب منـه فوجه خطابا الى السردار نشر فى الجريدة الرسمية نقض فيه كل ما كان قد قضى أسابيع عديدة فى قوله . فأبدى رضاءه التام عن حالة الجيش قائلا « يسرنى ان أهنىء الضباط من مصريين وانكليز الذين يتولون قيادته . لانى سعيد لان أثبت الخدمات الجليلة التى أداها الضباط الانكليز لجيشى » وبعد ذلك ببضعة أيام نقل ماهر باشا من نظارة الحربية وعين محافظا لبور سعيد وحل محله في وكالة نظارة الحربية موظف رشحه الجنرال كتشنر

وقد سببت هذه الحادثة التى سميت « حادثة الحدود » سقوط وزارة رياض باشا . فان رياض وزملاءه كانوا حائزين رضاء الخديوى طالما هم متبعون خطة الشور عليه بمقاومة انكلترا فلما أظهروا له خطأ سلوكه فى حادثة الحدود زال ذلك الرضاء حالا . ففى أثناء الشهرين اللذين جاءا بعد هذه الحادثة ظهرت فى مصر كل الاعراض التى تتقدم فى الغالب الازمات الوزارية . وكان يتضح كل يوم بعد آخر ان الخديوى غير متفق مع نظاره ولقد كان باستطاعتي ان أطيل أجل الوزارة لو أقدمت على تعضيدها غير انى لم أر سبباً كافياً لاتيان عمل كهذا مع انه كان بلا ريب من الغبن ان يسقط النظار لانهم أقروا عملا صائباً مدة توليهم زمام الامور غير ان سخط الخديوى عليهم لم يكن خاليا بالكلية مما يبرره فانه كان ينظر للامر من وجهة أنهم هم الذين فى بادىء الامر حسنوا له اتخاذ خطة العداء نحو الانكليز ثم عند ما وقعت على رأسه نتائج تلك السياسة تخلوا عنه

أما أنا فلم أكن اعتقد ان عملا واحداً صالحا أتوه مضطرين يكفى لان يجعلنى أتناسى عداءهم الطويل وكنت عارفا كل المعرفة انى ان لم أفعل شيئا فالوزارة ساقطة لا محالة ولم يكن سقوطها يسيئنى بل انى كنت أسر له غير انى أردت ان يبدو التغيير المنتظر للعيان كأنه نتيجة لازمة لظروف الاحوال الطبيعية لا كأنه وقع بسبب عمل أتيته

فلما جاء يوم ١٤ ابريل استدعانى الخديوى وأخبرنى ان النظار استقالوا[١] ومحافظة على وعده للحكومة البريطانيـة استشارنى بشأن من يجب ان يخلف رياض باشا فى الرآسة . فأشرت عليه بتعيين نوبار باشا وصادفت مشورتى قبولا ثم ألححت بوجوب دخول مصطفى باشا فهمى وابراهيم باشا فؤاد ـ اللذين عزلا بغلاظة متناهية سنة ١٨٩٣ ـ فى الوزارة الجديدة ثم من وجهة أخرى ذكرت له انى لا أعارض فى دخول فخرى باشا فى الوقت نفسه فقبل الخديوي هذه الاقتراحات كلها بعد بعض التردد

ان فشل « تجربة رياض باشا » لقننى درسا هـو ان لا فائدة من محاولة قيادة الرأى العام الاسلامى فى مصر بواسطة رجل مثل رياض باشا على ان التجربة كانت فى محلها فلو انها نجحت لكانت الحالة السياسية تغيرت تغيراً حسنا الا انها لسوء الحظ فشلت فشلا تاما

---

(١) ان هناك أسباباً وجيهة تدعو الى الاعتقاد بان آراء رياض باشا بشأن الخطة التى يجب ان تتبع نحو الانـكليز تغيرت تغيراً بينا فيما بعد فانه فى عام ١٩٠٤ ألقى خطاباً امتدح فيه التقدم الذي نالته مصر تحت الحـكم البريطاني

ولو جربت مرة ثانية تكون نتيجتها فشلا ثانيا بلا ريب فان من الواضح ان المسلم الغير المتخلق بأخلاق الاوروبيين لا يقوى على حكم مصر فى هذه الايام لذلك سيكون المستقبل الوزارى للمصريين المتربين تربية أوروبية

أما تاريخ وزارة نوبار باشا التى دامت ١٨ شهراً فلا تستغرق روايته بضعة أسطر فانه كان رجلا محنكا مدربا على أساليب الحكم لا يجهل خطأ سير الخديوى فاشتهر علنا بانه تولى منصبه لاجل التوفيق وقد كللت مساعيه فى سبيل التوفيق بين الموظفين البريطانيين والمصريين بالنجاح. وقد تمت اصلاحات عديدة مفيدة فى زمن رئاسته أهمها تجديد نظام نظارة الداخلية.

وفى ربيع ١٨٩٥ أصيب نوبار باشا بعارض مؤلم أحدث كسراً فى أسفل رجله فاضطره ذلك الى اطالة أجل غيابه عن مصر وعاد فى شهر نوفمبر مريضا منحط القوي الصحية ولما كان عمله قد تم أظهر رغبة طبيعية فى اعتزال الاعمال العمومية (١) وانى أعتقد ان نوبار باشا استحق شكر البلاد التى استوطنها على الاعمال التى أتاها فى مدة الثمانية عشر شهراً المذكورة الى درجة تفوق كثيراً مدة توظفه الطويلة السابقة

وقد جاءت استقالة نوبار باشا - من بعض الوجوه - في ساعة مناسبة جداً فان الخديوي كان زار الاستانة فى صيف ١٨٩٥ وعاد ساخطا من

(١) توفى نوبار باشا في باريز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٩

معاملة السلطان له . ومع قلة خبرته فانه استطاع ان يدرك ان لا فائدة ترجى من وراء المحرضين الاوروبيين وأشهرهم فى ذلك الوقت رجل اسمه دلونكل وهذا الرجل كان قد وعد مقسما على ان أيام الاحتلال البريطانى فى مصر معدودة . وعدا هذا فان المسألة الارمنية كانت فى دور المناقشة بين الدول وكان مسلك الدول وعلى الاخص انكلترا نحو السلطان خير نذير لمتبوعه .

فاذا نظرنا الى هذه الامور كلها قد لاندهش كثيراً من ان الخديوي اتبع خطة بالنسبة الى الماضى خطة وداد وصداقة وقبل بدون أدنى معارضة أوتذمر ان يمين مصطفى باشا فهمى المشهور بتشيعه لانكلترا خلفا لنوبار باشا يقول شكسبير ان الاختبار جوهرة ثمينة غير انها غالبا تشرى بثمن كبير . فالخديوي دفع ثمنا غاليا بما فقده من السمعة والهيبة والنفوذ حتى اكتسب الاختبار الذى اكتسبه فى الثلاث سنوات التى تلت جلوسه . ومع ذلك فقد كان الاختبار جليل الفائدة له فتعلم ان لا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية فى مصر جهاراً .

* * *

وجدت نقطتان فاصلتان عليهما مدار الشؤون فى التاريخ السياسى لعلاقة بريطانيا العظمى بمصر منذ الاحتلال فى ١٨٨٢ حتى الآن الاولى منهما بدت فى سنة ١٨٨٧ عندما رفض السلطان — لحسن حظ المصالح البريطانية والمصرية معا — ان يقبل تعديل « معاهدة ولف » فأراحنا من

كل المتاعب والارتباكات التى كان لا بد من وقوعها بسبب الجلاء من البلاد قبل الاوان .

والثانية كانت سنة ١٨٩٤ . فانه وقع بعد الحوادث المذكورة فى هذا الكتاب اختلافات عديدة مع عباس الثانى غير ان الموقعة الكبرى فى سبيل السيادة البريطانية جرت وانتصرنا فيها فى العهد الذى كان اللورد روزبرى متولياً فيه أعمال وزارة الخارجية . والفضل فى انتصارنا عائد اليه لانى لولا تعضيده لكنت بلا حول ولا قوة

ولا أستطيع أن أقاوم الرغبة التى تستحثنى لنشر الخطابين التاليين اللذين تبادلناهما عند ما ترك اللورد روزبرى وزارة الخارجية وهذا ما كتبه الى يوم ٩ مارس سنة ١٨٩٤ :

عزيزي كرومر : لقد جاءت الساعة المحزنة التى اضطر ان اودعك فيها . لقد اجتزنا معاً أوقاتاً شديدة العواصف وقد تحققت منذ زمن انك رجل تطيب رفقته في مطاردة النمر واقتناصه

أما أنا فسأشترك بعد الآن فى هذه الرياضة من شجرة أو هودج بعيد وقد يجوز أن أفيد فيها بعد

انت تعلم كم أتمنى لك من الخير وتستطيع أن تدرك كم هو صعب على أن اقطع الروابط التى كانت تجمعنا المخلص روزبري

وفى الوقت نفسه أي يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٤ حال سماعى بارتقاء اللورد روزبرى الى رئاسة الوزارة ارسلت اليه الخطاب الآتى

عزيزى اللورد روزبرى : على فرض ان مانقله روتر صحيحاً لا أعلم ما اذا كنت أهنيك أم لا اذ انك قد لا تعتبر الموقف موقف تهنئة على ان الشعور الذي عندى

على كل حال هو شعور امانية ومحبة ذات لانه من أعظم أسباب أسفي اني سأحرم بعد الآن من حظ الخدمة تحت اوامرك رأساً . واني لن أنسى التعضيد الذي كنت تقدمه لى في الامور الرسمية ولا اللطف والثقة الذين كنت تظهرهما نحوي في علاقتنا الغير الرسمية وانى أتمنى انك رغما عن مشاغلك الجديدة - التي لا شك انها كثيرة وثقيلة - تجد وقتاً من حين الى آخر لان تراقب « العراك مع عباس »

المخلص كرومر

الفصل الخامس

أساليب عباس الثانى

علاقاتى مع توفيق باشا - جشع عباس الثانى فى سبيل الثروة - انسه وبشاشته - ادارة الاوقاف - المحكمة الشرعية - قاضى مصر - حادثة البرنس احمد سيف الدين - الدسائس مع الاستانة - حماية رجال تركيا الفتاة - ليون فهمي - ضبط مكاتبات - حادثة عثمان باشا بدرخان - انتقاض اورطة سودانية - الخاتمة

والآن أذكر بعض الشيء عن العلاقات التى كانت بين عباس الثانى وبينى بعد الحوادث المار ذكرها

وانى أحفظ بوجه عام أجمل ذكرى لصلاتى مع أبيه فى مدة التسع السنوات الاولى من تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر ومع انه قد لا يكون بالامكان أن يقال ان توفيق باشا كان صاحب مزايا قوية أو مقدرة فائقة الا انه كان حائزا صفات طيبة نقيـة وفيتها حقها من الوصف فى كتابى السابق « مصر الحديثة »

ان توفيق باشا لم يزر اوروبا فى حياته غير انه كان يعرف مصر معرفة

جيـدة ويعرف طباع المصريين واخلاقهم حق المعرفة . وكانت كل ارائه وأفكاره عن شؤون الادارة الداخلية جديرة بالاعتبار وكان اهتمامه بالمسائل السياسية والادارية اهتماما صادقا . ولا أتذكر حادثة واحدة وقع فيها بيننا اقل خلاف في المناقشـة بهذه الشؤون . وانى على ثقة تامة بان تداخلى فى الامور على عهده لم يكن مرة واحدة مسببا عن محاولته اتيان عمـل استبدادى أو غير عادل اما طمعا بالكسب أو انتقاما من افراد حل بهم سخطه

وقد كان توفيق باشا كثير الاعتناء فى ادارة شؤونه الخصوصية وكان سلوكه فى علاقاته الشخصية مع افراد شعبه سلوكا لا غبار عليه ولا تثريب

أما علاقاتى مع عباس الثانى فقد كانت بلا ريب تختلف عن ذلك اختلافا تاما فانه عند ارتقائه الى كرسى الخديوية كان صغيرا فى السن فلم يكن قد اكتسب شيئا من الاختبار السيـاسى أو الادارى . وقد عاش اكثر أيامه فى اوروبا لذلك خلا ذهنه من معرفة الشؤون المحلية . ولم ار منه مطلقا أي اهتمام صحيح بالمسائل الكبيرة المتعلقة بشـؤون الادارة الداخلية غير انه كان كثير التداخل فى اختيار الموظفين وكان اختياره دائما اتباعا لغايته الشخصية ومنفعته الخاصة

وبعكس ما كان يجري فى أيام أبيه الذى لم يكن يظهر لذكره أقل احترام بنوى فان كل الاختلافات التى وقعت بيننا كانت تقريبا على الدوام ناتجة عن مسائل شخصية

فان غاية الخديوى فى هذه الحياة كانت على ما يظهر بذل الجهد لجمع

المال والاثراء بأية طريقة استطاعها . وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث ان بددها واوقع نفسه فى ارتباك مالى شديد

وكان دائما كثير الطمع فى بعض الحدائق والاراضى المجاورة لأملاكه ولما كان شديد المحافظة على المعاملات القانونية « الصورية » متبعا فى ذلك السوابق التى رسمها جده اسماعيل الذى كان يجل ذكره كثيراً لذلك لم يكن من السهل فى كثير من الاحوال منع ارتكاب المظالم باسم القانون

***

وقبل ان اتابع الحديث أرى ان أذكر كلمة عن بعض قصص البلاهة التى كانت تنشر من حين الى آخر فى الصحف الانكليزية عن حوادث كانوا يزعمون وقوعها أثناء مناقشاتى العديدة مع الخديوى

فأقول ان جميع تلك القصص كانت ملفقة لا أصل لها فان عباس الثانى كان دائما حسن المعاشرة يعاملنى بكل أنس وأدب

كذلك انا لم أقصر مطلقا فى اظهار الاحترام الخارجى الذى كانت تقتضيه حقوق مركزه السامى

لقد قال اللورد كتشنج أثناء ثورة الهند انه ليس هناك خطأ أعظم من أن يخلط الانسان بين الجور والقوة وهكذا يقال فى التصرف مع الشرقيين أصحاب المراتب الكبيرة الذين يكونون غالبا كثيرى التأدب والمجاملة فمن الخطأ العظيم الخلط بين الحزم الاكيد وبين الخشونة والعنف . فكان من السهل جداً فى التصرف مع عباس المحافظة على كل قواعد

الآداب لانه لم يكن فقط ذكيا بل كان صاحب مزاج لطيف وروح بشاشة حقيقية كان يؤثر بي كثيراً . وهنا أذكر مثالا من هذا القبيل :

حدث مرة ان الخديوى خاف خوفا عظيما من وجود عدد غفير من العمال الايطاليين فى مصر وكان هؤلاء قد أحضروا للعمل فى خزان اصوان وكان هناك اعتقاد كبير ان كثيرين منهم من الفوضويين : فجيء من ايطاليا باثنين من الضباط الذين يطلق عليهم لقب ضباط «بوليس سرى» مع انهما كانا معروفين لدى كل نزيل فى مصر فلازما الخديوي ملازمة دائمة فلما اجتمعت بسموه مرة قلت له فى سياق الحديث انى لا أرى موجبا لان ينزعج ويخاف كثيراً لانه اذا كان الفوضويون يقتلون أحدا فيرجح كثيراً انهم يقتلوننى مثله فسر الخديوى من هذا القول وأدرك وجه المزاح في الامر وقال مبتسما مسروراً : نعم هذا صحيح

*
* *

وهنا انتقل الى الكلام عن ادارة الاوقاف والمحاكم الشرعية وعلاقة الخديوى بهما فان نوع نظامهما الغريب الذى هو حتما وطنى محض يسهل للخديوى الفرص والوسائل لانماء ثروته الخصوصيه

ان ادارة الاوقاف العمومية تشمل التصرف فى كل الشؤون المتعلقة بالهبات الدينية والخيرية وباملاك القصر والعاجزين عن ادارة شؤونهم وبالامور الوراثية وتبلغ ايرادات الاوقاف مبلغا وافرا وقد مضى عهد طويل وهى تدار ادارة مختلة وفى السنين الاخيرة ازداد سوء التصرف

فيها زيادة عجيبة لان الخديوى استقل استقلالا تاما بادارتها

اما انا فقد كنت أعلم بما يجرى من سوء التصرف والمساوىء. غير انى رأيت الاوفق تأجيل اتخاذ الطرق الفعالة لاصلاحها . والذى دعانى الى ذلك سببان الاول انى رأيت الاوفق ان أترك الاستياء الاسلامى من هذه الامور يثمر وينضج حتى يؤدى بهم الى طلب الاصلاح الفعلى قبل أن اضع يدي فى نظام له فى نظر المصريين صفة شبه دينية. والثانى هو انى رغبت بالنظر لالحاح المصريين بطلب الاستقلال فى ان اجرب بصبر طويل لارى الى أية درجة يستطيع المصريون بدون مساعدة أوروبية ان يصلحوا مرفقا وطنيا كثير الاهمية مثل ديوان الاوقاف . على انى تمكنت ان أدخل بعض النظام فى حسابات الديوان والذى جرأنى على ذلك هو الاعتقاد انه لن يستطيع أشد الناس تطرفا ان يقنع الشعب المصرى انى أقصد الاعتداء على الاسلام أو التداخل فى شؤون دينية اذا حاولت أمراً كهذا .ولم اتعد هذا الحد فى الاصلاح بل ترك كل ذلك حتى جاء اللورد كتشنر فاهتم بالامر وكف يد الخديوى عن المداخلة ووضع ادارة شؤون الاوقاف على قواعد اكثر تحسينا وصلاحا . وانى اعتبر هذا الامر من انفع الاصلاحات التى ادخلت فى مصر واكثرها فائدة

أما المحكمة الشرعية فهى تنظر فى شؤون المسلمين الشخصية مثل الطلاق والوراثة وغير ذلك وهذه الامور كما لا يخفى تسير كلها على مقتضى الشريعة لاسلامية الغراء التى لسوء حظ المسلمين لا يجوز التغيير فيها وان

هذا الامر هو الذى ـ مثل تعدد الزوجات والرق ـ قد أخر التقدم والرقى فى البلاد الاسلامية

أما القاضى الاكبر فى هذه المحاكم فقد كان الى عهد قريب تركيا يعين من الاستانة وقد كان متولى هذا المنصب فى العهد الاخير من وجودي فى مصر رجلا هو مثال حقيقى للحزب التركى القديم وعقبة كؤود فى سبيل الاصلاح القضائى فانه كان ثابت العقيدة من ان النظام الذى يعرفه ويسير عليه هو غاية فى الكمال ويعارض كل خطوة فى سبيل الاصلاح معارضة شديدة . على انه كان أمينا صادقا وعلى ما اعتقد نزيها لا تغريه الرشوة ثم انه كان مستقلا في أفكاره حراً فى أعماله وتصرفاته لا يقبل أن يكون آلة للخديوى يستعملها فى سبيل جمع المال

وقد حاولت مراراً أن أقنعه بامكان اصلاح النظام القضائى الذى كان يسير عليه بدون أن يكون فى ذلك أقل خرق أو مخالفة للشريعة الاسلامية الغراء وكنت أقول له ان القضاة المسيحيين فى الهند يتصرفون فى الامور الاسلامية بمقتضي الشريعة الاسلامية على صورة تحوز الرضاء التام من المسلمين المتدينين فلا بأس ولا ضرر من تعيين القضاة المسلمين الذين تلقوا دروساً قانونية راقية فى المحاكم الشرعية بدلا من الاقتصار على طبقة «المعممين» فلم تكن تلك الاقوال تقنعه أو تزعزع اعتقاده . على انه مع كل ذلك لم يكن يمتنع عن المساعدة فى سبيل اجراء العدالة دائما ما دام ليس فى ذلك ما يخالف شعوره الاسلامى وضميره . مثال ذلك انه كثيراً ما كان بعض المسيحيين

الوطنيين يعتنقون الاسلام للتخلص من نسائهم والاقتران بسواهن فالشريعة الاسلامية فى مثل هذه الظروف تجيز للزوج أخذ أولاده من زوجته المسيحية وفى هذا من الظلم مافيه فلما خاطبت القاضى فى هذه الامور أجابنى انه لو طلب منه الحكم فى ذلك وهو فى كرسى القضاء لما استطاع الا ان يحكم بمقتضى الشريعة غير انه لا يتردد فى ان يخبر الازواج انه لا يشعر أقل شعور حسن نحوهم وانه يحتقر كل انسان يعتنق الاسلام لاسباب شخصية وقال لى انى اذا كنت أستطيع ان أصرف الامر على الصورة التى أراها عادلة باستعمال الضغط أو الطرق الغير الشرعية بدون ان يطلب منه الاشتراك فى ذلك فهو لا يعترض مطلقا ولا يحرك ساكنا . فكنت أعتبر هذه المزايا الحسنة خير مكفر عن معارضته الشديدة فى الاصلاحات القضائية

على انه لسوء الحظ لم يمض زمن طويل على تركي مصر حتى سعى القائمون بالاصلاحات القضائية هناك مدفوعين باستيائهم من عدم مقدرتهم على تنفيذ الاصلاحات التى كانوا يرونها واجبة ضرورية للتخلص من هذا القاضي المعارض فوجدوا من الخديوى خير نصير على ذلك ولئن كانت الاسباب التى عنده تختلف كثيراً عن نوع اسبابهم فنجحوا فى مساعيهم وعزل القاضي المذكور وعين خلفه من الاستانة كالمعتاد

أما نتيجة ذلك فكانت ان المصلحين الذين على ما أعتقد أدركوا خطأهم - رأوا ما خيب آمالهم فان الاصلاحات الحقيقية فى المحاكم الشرعية لم يسهل تنفيذها فى حين ان العدالة ساء حالها لان القاضي الجديد أصبح



لورد كتشنر

آلة في يد الخديوى يحركها كيف شاء

ويتضح مما تقدم ان الخديوى باستقلاله بادارة الاوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام وجد أمامه كل السهولة اللازمة لتنفيذ ما ربه فى جمع المال واغناء نفسه

وكانت المساوىء التى حصلت والتي لا شك عندى انه لم يبلغ منها مسامع السلطة البريطانية الا النزر اليسير - عديدة لا تحصى ولا حاجة بى لان أُطيل الكلام عنها خصوصا وان كثيراً منها قد غاب عن ذاكرتى والدقة فى رواية أمور كهذه واجبة . غير اني سأذكر النقط الرئيسية فى واحدة منها وهى مثال كثير من نوعها

حاول عضو من أعضاء العائلة الخديوية اسمه سيف الدين بك ان يقتل صهره البرنس أحمد فؤاد باشا فحوكم المتهم امام محكمة الجنايات وعوقب بالسجن على انه ظهر بعد ذلك ان فى عقله دخلا فأرسل بموافقة الخديوى الى ملجأ خاص فى انكلترا ولما كان هذا الرجل صاحب ثروة وافرة يبلغ دخله السنوى من أملاكه على ما أتذكر ٤٠ ألف جنيه ألححت بوجوب تعيين ناظر مصرى لادارة أملاكه فعين الرجل الذى سميته وهو وان لم يكن ذا مقدرة ممتازة الا انه كان - باعتقاد الجميع - أمينا جداً ومستقيما . فبعد ان تركت مصر عزل هذا الناظر وتولى الخديوى بنفسه ادارة تلك الاملاك ولا ريب انه استولى على مبالغ طائلة من المال المجموع فوق دخل الدائرة كل سنة لذلك لم أدهش مطلقا عند ما قرأت فى جريدة

« الايجبشن غازيت » الخبر الآتى منقولا عن جريدة عربية :

« لقد اتضح من فحص حسابات دائرة البرنس احمد سيف الدين ان مبالغ طائلة من المال سيء التصرف بها أو نقلت الى جهات أخرى ومن المعلوم ان الخديوى هو الناظر على هذه الدائرة »

***

وقد كان هناك سبب آخر دعا الى كثير من النزاع مع عباس الثاني ذلك انه أصبح آلة في يد السلطان عبد الحميد فكثرت الدسائس مع الاستانة وكان ذلك على الاخص اثناء الحادثة المعروفة بحادثة « شبه جزيرة سيناء » عند ما حاول السلطان محاولة أكيدة ان يجعل الحدود التركية على خط يمتد من العريش على شاطىء البحر الابيض المتوسط شمالا الى السويس (١)

ان على حزب تركيا الفتاة دينا كبيراً من الشكر لانكلترا ـ وهو دين لم يحاولوا وفاءه مطلقا ـ وذلك نظير الحماية التى قدمتها الحكومة البريطانية

---

(١) قد يحسن في الظروف الحاضرة ان أقول انى خوطبت فى ذلك الوقت في أمر انشاء سكة حديدية بين سوريا وبورسعيد ولا أعلم من أين كان رأس مال ذلك العمل ولا من هم أصحاب ذلك المشروع . على انى لا أعتقد أن الفكرة نشأت في برلين أو الاستانة . فان الوكيل الذي خاطبني كان رجلا بلجيكياً من أعز أصدقائى ومن أشد الناس تعضيداً للاحتلال البريطانى على اني لم أشجع المشروع كثيراً وذكرت له فى سياق الحديث انه اذا انشيء خط كهذا في أى زمن من الازمان فيجب ان يكون على بعد لا يزيد عن مئة متر من شاطىء البحر ليكون دائماً تحت نار مدافع الاسطول . ثم لم أسمع شيئاً بعد ذلك عن هذا المشروع

لكثيرين من أعضائه الذين لجأوا الى مصر ولو نظرنا الى الامر من وجهة شرعية محضة نرى انه قد كان للسلطان كل الحق فى طلبه ان يسلم اليه العثمانيون الذين أثاروا سخطه غير انه لم يكن هناك أقل وجه للبحث فى انه ما دام للحكومة البريطانية النفوذ فى مصر فلا يجوز مطلقا تسليم المجرمين السياسيين للقضاء الذى ينتظرهم فى الاستانة . على ان الحكومة العثمانية كانت غالبا تدعى ان الشخص المطلوب لم يكن مجرما سياسيا بل هو متهم بارتكاب جريمة أخرى ففى تلك الاحوال كان جوابنا دائما اننا لا نود ان نحمى المجرمين من العقاب وانه اذا أرسلت الاوراق التى تثبت ادانتهم فانهم يحاكمون حالا امام محكمة الجنايات المصرية ولا حاجة للقول بان المسائل التي من هذا النوع كانت تنتهى على هذه الصورة ويمضى الوقت دون ان ترد تلك الادلة

وسأذكر بعض الامثلة التى تبين كم كان الخديوي منغمسا فى دسائس من هذا النوع

كان فى الاستانة رجل اسمه ليون يشتغل بالجاسوسية فسخط عليه السلطان وأصبحت حياته فى خطر ففر الى مصر وكان السلطان شديد الرغبة فى ان يعود هذا الرجل الى الاستانة فانتهت المساعي ان الرجل اقنع بان يذهب الى السراي الخديوية فى الاسكندرية فالتقى فى طريقه بصديق طلب منه ان يبلغنى تفاصيل الحادثة اذا مضت بضع ساعات ولم يعد

فانتظر صديقه حتى انتهى الاجل المضروب ثم أرسل الي تلغرافا

يخبرني بالامر وقد كنت يومئذ بالقاهرة

أما أنا فحالما تلقيت التلغراف أرسلت ضابطا بريطانيا ذا كفاءة كان في خدمة البوليس المصرى وأمرته بان يقابل الخديوى ويبحث عن حقيقة المسألة . فأنكر الخديوى كل الانكار معرفته بمحل وجود ليون فهمى وكذلك أنكر ان الرجل استدعى للسراى . ولما قابلت الخديوى بنفسى ادعى ذلك الانكار مشمئزاً ومستنكراً اتهامه بأمر كهذا

على انه ظهر فيما بعد ان ليون فهمى أخذ حال وصـوله الى السراى بدون ان يقابل الخديوى الى يخت سموه الذى كان على أهبة السفر الى الاستانة ثم انه بعد مقابلة الخديوي للضابط الانكليزى المرسل من قبلى أعيد الى البر . فالخديوي عند ما أقسم لى بشرفه ان ليون لم يكن فى السراى كان صادقا غير انه نسى ان يقول ان ليون فهمى كان في تلك الساعة معتقلا في منزل فى تلك الجهة

وقد كانت نتيجة الاهتمام بأمر ليون فهمى انه لم يرسل الى الاستانة بل اختطف وأرسل تحت الحفظ الى بورسعيد حيث وضع على ظهر باخرة كانت على أهبة السفر الى مرسيليا . على انه عاد بعد حين الى مصر وأذاع تفاصيل ماجرى له . وانى أعتقد ان كل ماقاله صحيحا . أما الصحافة المصرية أوربية كانت أو عربية ـ فانها تناولت قصته وصاحت بملء صوتها مستنكرة التهم الفظيعة الكاذبة التي وجهت لشخص الامير. أما أنا فلم أر وجها لتكذيبها واهدائها للصواب فان ليـون فهمى نفسه لم يكن يستحق

كثيراً من الانعطاف وكنت اعتبر ان ما جرى من انقاذه من مخالب السلطان يكفي للمحافظة على شرف المبادىء البريطانية لذلك لزمت الصمت التام

وهذا مثال آخر :-

جاءني رئيس بوليس مصر القاهرة في احد الايام واخبرني انه يوجد في احد المنازل خزانة داخلها اوراق كثيرة تشي بعدد كبير من رجال تركيا الفتاة وانه قد اقيمت دعوى مدنية - يظن ان الخديوى حرض عليها - ضد صاحب المنزل الذي وقع في اشد الارتباك والقصد من تلك الدعوى ضبط تلك الاوراق والرسائل وان رجال تركيا الفتاة اصبحوا في خوف وقلق لا مزيد عليهما وان هناك ما يدعو الى الاعتقاد انه قد يحصل اعتداء على حياة الخديوى لو سمح بوصول تلك الاوراق الى يد السلطان وانه اذا كان لا بد من عمل شيء فيجب ان يكون ذلك حالا لان اختام المحكمة على اهبة الوضع على قفل الخزانة التي بها تلك الاوراق ولا سبيل الى ازالة الاختام التي تضعها محكمة قانونية . فلكي اتجنب الاضطرار الى هذا الامر صرحت له بالذهاب الى المنزل وفتح الخزانة واحضار كل ما فيها الى دار الوكالة البريطانية ولما فعل ذلك واصبحت تلك الاوراق بيدي أمرت باحراقها

وهناك حادث ثالث يستحق الذكر يتعلق بعثمان بدرخان باشا وهو كبير عائلة كردية كان من « ياوران السلطان المحبوبين نقم عليه مولاه لوقوع الشبهة في أمياله الحرة فتمكن قبل القبض عليه من الفرار الى مصر

فلما جاءني قابلته وأخبرته بانه اذا تجنب الدسائس فاني أتولى حمايته فوعد بذلك وبر بوعده

أما السلطان فانه صادر كل أملاكه وجرده من رتبه وطلب اعادته الى الاستانة وبذل الخديوى جهده فى اقناع عثمان باشا بالذهاب الى الاستانة فجاء الباشا الى الوكالة البريطانية مستشيرا فقيل له ان الافضل أن يبقى فى مصر .

على انه بعد ذلك أروه خطاباً زعموا انه جاء لاحد رجال الخديوى من سكرتير السلطان الخاص قال فيه ان جلالته وجد انه اخطأ وانه آسف أشد الاسف على ماجرى ويود لو عاد عثمان باشا الى الاستانة ليرجعه الى منصبه ويشمله برضاه ويرد له كل أملاكه وانه سيعطي له عدا هذا تعويضاً كافيا عن الخسائر التي تكبدها

أما عثمان باشا فبقى متردداً فلما رأى الخديوى منه ذلك عرض عليه دليلا على صداقته ولاعتقاده انه قد يكون فى اول الامر محتاجا للمال سلفة موقتة من ماله الخاص (وأظن المبلغ كان ٥٠٠ جنيه) ليستعين به على احتياجاته . فاغتر عثمان باشا وأيقن ان الامر صحيح ورضي ان يسافر الى الاستانة . فأعطاه عباس الثانى تحويلا على البنك العثمانى وجملة تحارير اوصى بها فيه وغير ذلك وسافر بدون أن يفاوض الوكالة البريطانية مرة ثانية سوى انه ارسل يعرب عن شكره عن لسان أحد أصدقائه

وما كادت الباخرة تصل الى المرفأ في الاستانة حتى صعد الجند اليها

وأحاطوا به وزجوه فى ظلمات السجن ثم أرسل بعد ذلك الى داخلية طرابلس . ولما أطلق سراحه بعد زمن طويل (قبل سقوط عبد الحميد) وسمح له بالعودة الى الاستانة رأى نفسه فى عسر مالى فتذكر تحويل الخديوى وذهب للبنك معللاً النفس بقبض قيمته فأخذ التحويل منه وعرض على مدير البنك الذى أعاده اليه وكتب اليه ما يأتى :ـ « سند ملغى بامر سمو الخديوى بتاريخ . . . . » وكان ذلك التاريخ اليوم التالى لسفر عثمان من الاسكندرية وقد رأى المستر بويل سكرتيرى الشرقى هذا التحويل الملغى بعينه

وهنا حادث آخر من نوع يختلف عما تقدم على انه يبين بجلاء الصعوبات العظيمة التي كانت تنشأ من التصرف مع عباس الثانى وهذا يبين ان الحادث الذى سبق ذكره فى هذا الكتاب لم يشفه من مرض الرغبة فى ايقاع الخلل فى نظام الجيش :ـ

عند ما شبت حرب جنوب افريقيا عاد كثيرون من أفضل الضباط البريطانيين الذين كانوا يقودون الاورط السودانية الي فرقهم الاصلية فى الجيش البريطانى

ونظراً لبعض الظروف التى لاحاجة بى الى ذكرها والتى يجوز كثيراً ان يقال انها لم تكن لتقع لولم يضطر هؤلاء الضباط الخبيرون الى السفر ـ حصل بعض الاستياء في الجيش وجاهرت اورطة من الاورط السودانية بالعصيان وقد كثرت الاشاعة ان الخديوى كان قد تفوه بأقوال جعلت

الجنود الثائرين يعتقـدون انه راض عنهم عاطف عليهم . على ان الثورة أخمـدت بدون اراقة دماء وحوكم عدد من الزعماء امام المجالس العسكرية وحكم عليهم بالسجن مدداً مختلفة ارسلو ليقضوها في مصر

ولما حادثت الخديوي بشأن هـذه المسألة رأيت من الحكمة ان اتجاهل ما كان يقال عن اشـتراكه فى الثورة ـ وذلك أمر لاريب ان لا سبيل الى اثباته ـ لذلك اقتصرت فى حديثى على وصف الحادثة والخيانة العظيمة التي أبداها بعض جنوده نحو شخص سموه واقترحت عليه ان يرى المحكوم عليهم ويخاطبهم بكلمات اخترتها لذلك وعربتها له فوجد الخديوى نفسه فى موقف حرج ومأزق لايدرى كيف يخرج منه لان قبوله طلبي او رفضه كلاهما أمر لا يرغبه فانه اذا رفض يعرض نفسه للشبهة فى انه حرض على الثورة فى جيشه كما فعل ابوه من قبله واذا قبل يتضح للثائرين ان لا أمل لهم بمساعدة فعلية منه وبذلك يفقد كثيراً من احترامه ونفوذه فى الجيش . على انه ـ كما كنت انتظر ـ اختار الامر الاخير

***

والآن فقد قلت مابه الكفاية ليثبت انه اذا نظر الى اخلاق عباس الثانى وسـلوكه يتضح انه يستحيل أن يكون بينه وبين نائب الحكومة البريطانية فى مصر علاقات وداد صادقة وأزيد على ما تقدم انه أثناء كل هذه الصعوبات لم يكن عندي اقل عداء شخصى نحو عباس الثانى . وقد روى التاريخ أعمال كثيرين من الحكام الشرقيين وربما كان بعض الغربيين



المرحوم نوبار باشا

الذين كانوا غير لائقين للحكم مثل الخديوى السابق أو بالحري أقل لياقة منه غير انى شعرت بأنه لو ترك فى السير فى طرقه بدون معارضة فعمل المدنية الذى تعهدت بريطانيا العظمى به يقوض شيئا فشيئا وأن الفساد على أنواع عديدة يسود فى البلاد وان هناك فوق ذلك خطراً فى ان مصر تتقهقر الى حالتها القديمة من التعاسة . وقد صدق « بندار » بقوله :

انه سهل جداً على رجل ضعيف ان يهز مدينة ويقوض أركانها غير ان اعادتها وتثبيتها على قواعدها أمر شاق يقتضي جهاداً عظيما مالم يهد الله الحاكم ويعينه .

انتهى